من وثائق "إلى الأمام"
المرحلة الثانية: 1980 ـ 1994
الخط التحريفي
الطور الأول: 1980 ـ 1985

3 ـ تقييمات مختلفة للقضايا الاستراتيجية والتكتيك في خط المنظمة [1]

1) مناقشات تقييمية لوثيقة القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية

الرأي الأول:

ملاحظات عامة:

1) إن الاستراتيجية التي كان ولا يزال ينبني عليها خط المنظمة تنطلق بشكل عام من مسائل نظرية جاهزة ولا يمكن معرفة مدى صحتها في واقع مجتمعنا في ظل غياب الإحصائيات والتشخيص ، ودراسة التصور التاريخي لهذا المجتمع... فليس المهم تقديم طرح متناسق في الوقت الذي يغيب فيه الارتكاز على الواقع الملموس ، فلحد الآن لازال هناك فصم بين استراتيجية المنظمة وتكتيكها وأسباب هذه الاستراتيجية غير مبنية على معطيات الواقع. إن هذه مسؤولية المنظمة بكاملها في أن تتجاوز هذا المنهج وأن تبني استراتيجية مرتبطة أكثر بمعطيات الواقع الذي نطمح إلى تغييره مسلحين في ذلك بالفكر الماركسي اللينيني وتطبيقه الخلاق على واقعنا.

2) في الطرح الاستراتيجي الحالي للمنظمة تغيب مسألة التحالفات على المستوى العالمي ، إن الثورة الديمقراطية الشعبية لا يمكن إنجازها بدون تحديد سديد لخطها وسياستها على المستوى الأممي أيضا ، فالثورة لن تقوم في منطقة

الهوامش من وضع موقعة 30 غشت

1 ـ كل المعطيات الواردة في الوثيقة تؤكد أن صدورها قد تم بعد أبريل 1982 ، ونرجح صدورها في أحد أعداد"الشيوعي" إما العدد 3أو 4. والوثيقة عبارة عن نقاش داخلي لمجموعة من أعضاء المنظمة بداخل السجن المركزي كانوا قد انساقوا مع "خط إعادة البناء"التحريفي وكان جزء منهم ينتمون في السابق إلى "الخط الثوري" للمنظمة دفعتهم وسطيتهم إلى دعم الخط الجديد والالتحاق به مساهمين بذلك في اضعاف الخط الثوري والحاق الهزيمة به.
لم نشأ هنا تكرار الملاحظات التي سبق أن عبرنا عنها في الوثائق السابقة ،والوثيقة عموما تنقل نقاشا جماعيا حول وثيقتين أساسيتين من وثائق ما سمي ب "إعادة البناء" وهما "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" و"القضايا التكتيكية في خط المنظمة".

معزولة عن التأثيرات الخارجية ولحد الآن فإن واقع الحركة الشيوعية العالمية لم يسبق له أن كان محط نقاش داخل المنظمة في وقت تعرف فيه هذه الحركة تحولات عديدة في مجرى صيرورتها من الواجب تناولها بالتحليل.

3) هناك اقتراح يطرحه أحد الرفاق بتحفظ نظرا لأن الفكرة غير واضحة جدا ، وهوالتفكير في خلق جبهة القوى والأنظمة المناهضة للأمبريالية ، لماذا ؟ لأنه في السابق كانت الأممية الثالثة قبل التطورات التي عرفتها (انحرافها ثم حلها بعد ذلك) تلعب دورا مهما في توحيد الحركة الشيوعة عبرالعالم وحاليا هناك غياب لهدا الدور ،بل وهناك اختلافات عدة تزيد من تمزيق هذه الحركة. من المهم التفكير في مدى صحة خلق هذه الجبهة.

نقاش مضمون النص:

التناقضات الطبقية في المجتمع المغربي :

فيما يخص هذا الجزء هناك عدة ملاحظات والتي هي أساسا نفس الملاحظة العامة رقم 1 وتدقيق أكثر لها. إن هذا الجزء يأخذ بالتحليل التشكيلة الطبقية للمجتمع المغربي. إلا أن الذي يغيب عنه هو واقع و وزن كل فئة من فئاته على حدى. ليس المهم أن نقر بأن هناك برجوازية وطنية وبرجوازية صغيرة والتي تتكون من ثلاث شرائح وهناك الفلاحين الأغنياء والمتوسطون والفقراء.

إن هذا ضروري ولكنه لا يكفي إذا لم نتمكن من تحديد الوزن الحقيقي الاقتصادي والسياسي لكل فئة والتحولات التي تعيشها. إن إستراتيجيتنا ستكون غير سديدة إذا لم تنطلق من ذلك. بالطبع كل مجتمع على شاكلة مجتمعنا توجد به بورجوازية وطنية ولكن وزنها السياسي والاقتصادي يختلف من مجتمع لأخر ، وتحديد التحالفات سيكون دون جدوى إذا لم نكن على اطلاع بمدى تأثيرها الفعلي في مسار الثورة. كذلك حين نتكلم عن الشريحة العليا من البورجوازية الصغيرة مثلا. فليكن واضحا لنا من هي وعمن نتكلم فهل المهندسون والأطباء ينتمون لها أم نسبة منهم فقط ، ما وزن كل فئة من هده الفئات ، نفس الشيء حين نتطرق إلى الفلاحين ، أي من المناطق فيها تمركز مكثف لفئة دون أخرى ؟ مثلا ، كذلك بالنسبة للطبقة العاملة ، النص يطرح إنها تشكل الطبقة الثورية حتى النهاية ، هذا صحيح جدا ، ولكن هل واقع الطبقة العاملة ببلادنا هو نفسه واقع الطبقة العاملة بانكلترا المتقدمة صناعيا ؟ أو في النيبال المتأخرة كليا ؟ إذن فمن الضروري معرفة وزنها بدقة في المجتمع المغربي. إن العمال ليسوا ماركسيين لينيين بالولادة ، فهم يعيشون في مجتمع يسيطر عليه الفكر الديني والخرافي إلى جانب نفوذ الإيديولوجية البرجوازية. إن عدم استيعابنا لكل هذا سيبقينا مهمشين عن الجماهير وسيوقعنا في عدة أخطاء ، وكم من حركات ثورية لجهلها لواقع شعبها سقطت في أخطاء فادحة. إن إنجاز هده المهمة يأتي ضمن تقدم المنظمة في عملية التجدر وسط العمال والفلاحين وكافة الجماهير الشعبية ، فإذا كان من المستحيل الفعل في واقع نجهله فإنه من المستحيل أيضا معرفة هذا الواقع بدون التغلغل في أحشائه ، وإذا كانت المنظمة قد طرحت هذه المهمة منذ زمان فإنها لم تتقدم في إنجازها بالمرة لهذا فمن

الضروري طرحها حاليا بإلحاح ، يجب معرفة كل إمكانياتنا الفردية والجماعية والخروج من دوامة التقوقع الداخلي الحالية التي يعيشها جل أعضاء المنظمة ، فنشاطنا خارج المنظمة أساسا وليس داخلها. هناك أيضا مجمل اقتراحات للنقاش نقدمها هنا:

- من الضروري أن تستفيد المنظمة من عدة بحوث جامعية و غير جامعية حول واقع الطبقة العاملة ، البادية المغربية ، واقع المرأة ، تاريخ المقاومة....الخ. إن تجميع هذه الدراسات واستغلالها بشكل علمي له دوره في استخلاص عدة خلاصات مهمة.

- من الضروري أيضا الدفع بجيوش المناضلين المثقفين داخل الجامعة للقيام بعمل ممنهج في هذا الاتجاه (بحوث ، دراسات...) فهناك طاقات كبيرة ولكنها مبعثرة ومن الواجب توجيهها لكي تلعب دورها في تعرية هذا الواقع من قناعة أنها بذلك ستساهم في تغييره.

- الدفع بمجموعات من المناضلين للقيام بدراسات وأبحاث في القطاعات والمناطق التي لديهم إمكانيات الاندماج فيها ، مثلا:

- مجموعة من المناضلات يقمن بأبحاث ودراسات لواقع المرأة العاملة والمرأة بشكل عام.

- مجموعة من المناضلين في منطقة فلاحية واحدة يلقون على عاتقهم القيام بدراسة لمنطقتهم. وفي مرحلة أولى من الضروري بعث مناضلين من المنظمة للبادية للاحتكاك بواقعها وتلمسه.

- توجيه نشاط عدة جمعيات ثقافية لنفس المهمة (معرفة الواقع....) داخل الأحياء الشعبية.

إن عملا مثل هذا لن ينطلق بمحض إرادته فمن الواجب أن ينخرط فيه أعضاء من المنظمة وأن تتابع المنظمة تقدم هذا العمل باستمرار ، ومن الضروري أيضا أن يقتنع بأهميته القائمون به. و من هنا فإن أهمية النشر مثلا بشكل جماهيري لها دورها في تشجيع هذا العمل ، هذا من جهة ومن جهة أخرى يجب ألا ننتظر أن يكون هذا العمل ناجحا 100في 100 نظرا لعدة صعوبات (صعوبة الاتصال والاندماج ، العراقيل التي تضعها السلطة....)

نقاش الأشياء الباقية من النص:

هناك اتفاق مع الأرضية حول طبيعة الثورة كثورة وطنية ديمقراطية شعبية (نقطة 2) كما أن هناك تبني المحاور الأخرى باستثناء النقطة 4 (من هي الطبقة المؤهلة لقيادة ثودش) والتي استفاض فيها النقاش دون التوصل إلى خلاصة موحدة وقد كانت الآراء المعبر عنها هي كالتالي:

- رأي أول: لا يتفق مع ما جاء في هذه النقطة وسيطرح وجهة نظره متكاملة في هذه المسألة.

- رأي ثاني: يتحفظ مما جاء في هذه النقطة و مما تطرح وجهة النظر الأولى وسيصيغ تحفظه.

- رأي ثالث: يتفق مع هذه النقطة مع ملاحظة جزئية وهامة في نفس الوقت وهي ضرورة معرفة الواقع الحالي للطبقة العاملة لتحديد أشكال الفعل فيه بشكل سديد.

كخلاصة: إن التحليل الطبقي للمنظمة سيكون غير سديد في غياب معرفة سديدة للواقع ، ولا يمكن أن تكون إستراتيجيتنا سديدة في غياب ذلك. من هنا يجب تبني استراتيجية في خطوطها العريضة تطرح المسائل الواضحة وتجاوز المسائل المنسوخة والغير مبنية على حد أدنى من الواقعية.

(1) رفيق لا يتفق على الصيغة ويطرح: "أن الطبقة العمالية هي استراتيجيا الطبقة الثورية حتى النهاية". ورفيق آخر يتحفظ من الصيغة وسيصيغ تحفظه.

(2) المقصود بالمناضلين: أعضاء من المنظمة ومختلف المناضلين الديمقراطيين المتواجدين بالساحة.

الرأي الثاني:

1-على مستوى الشكل:

أ) الجانب المنهجي: إن المنهج المتبع في الأرضية منهج مثالي ، ويتجسد ذلك في كون الأرضية تنطلق من نظرية عامة ، وليس من واقع الصراع الطبقي في بلادنا في تطوره التاريخي. وإليكم بعض الأمثلة على ذلك:

- فيما يخص ، " التحليل الطبقي" نلاحظ أن الأرضية عبارة عن تراكمات لتعريفات لمختلف الطبقات بشكل نظري مجرد عن الواقع ، ذلك أنه لا يبرز موقع كل طبقة في علاقات الإنتاج السائدة في التشكيلة الاجتماعية المغربية ، كما لم تبرز الخصائص النوعية لكل من هاته الطبقات. ومن جهة أخرى ، وهذا هو المهم ، لا تبرز طبيعة ومستوى صراع هذه الطبقات كما هو في الواقع الملموس.

- ترهن الأرضية بناء الحزب بوحدة الحركة الماركسية – اللينينية المغربية (الحملم). وذلك دون الانتباه لواقع الحملم ومختلف فصائلها ، ومع القفز على التطورات التي عرفتها هذه الوحدة في حد ذاتها ، وعدم استخلاص الدروس من سلبية التجربة السابقة.

- تتحدث الأرضية عن طليعة الطبقة العاملة في الثورة الوطنية الديمقراطية الوطنية (ث.و.د.ش) ، دون الاستناد على معرفة ، ظروف نشأتها- شروط عيشها وعملها- وعيها النقابي والسياسي والطبقي- واقعها التنظيمي- السمات الرئيسية لتاريخها الكفاحي.....

- وقع إغفال عدة محددات أساسية لكل استراتيجية ثورية: علاقة الثورة المغربية بالثورة العربية والعالمية - المواقف المحتملة إيجابا وسلبا للبلدان المجاورة وموقف الحركة الثورية العالمية من ثورتنا- المصالح الاستراتيجية للامبريالية العالمية ببلادنا ومن احتمال تدخلها المباشر من اجل إجهاض العملية الثورية.

ب) الجانب السياسي / القانوني:

إن المشروع موقع من طرف القيادة الوطنية ونعتبر هذا خرقا لمبدأ المركزية - الديمقراطية. ذلك أن (ق.و) لا يحق لها كقيادة أن تدخل تعديلات على خط المنظمة مهما كان حجمها ، خصوصا إذا كان الأمر يتعلق بالتشطيب على الاستراتيجية التي أقرتها ندوة نونبر 72 ، اي استراتيجية "حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد" واستبدالها "بلا استراتيجية". إن مهمة ق.و هي السهر على تطبيق الخط الذي أقرته ندوة 72.

لكن من حق أعضاء ق.و وكباقي أعضاء المنظمة أن يتقدموا بمشاريع بشكل فردي أو جماعي لكن باسمهم الخاص وليس باسم القيادة.

2- على مستوى المضمون:

سنركز هنا على ما هو مركزي في أي استراتيجية ثورية أي: مسألة حسم السلطة. بعد التخلي العملي ، لمدة تزيد عن 10 سنوات ، عن استراتيجية "حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد" (ذلك أن المنظمة لم تشرع في تطبيقها بل لم تعمل حتى على الإعداد لها) ، تدعو الأرضية بصريح العبارة إلى التخلي عنها ، لأنها حسب منطق الأرضية: استراتيجية خاطئة ، واستبدالها "باستراتيجية" "العنف الثوري الجماهيري المنظم" التي تعني كل شيء في نفس الوقت.

إن مفهوم "العنف الثوري الجماهيري المنظم" مفهوم غامض ولا يعبر عن استراتيجية محددة. إنه مجرد وصف لمجموع الاستراتيجيات الثورية التي مارستها وتمارسها الشعوب وطلائعها الثورية ، والتي تعتمد الربط الجدلي بين النضال السياسي الجماهيري والكفاح المسلح ،سواء كانت "حرب تحرير شعبية" أو"انتفاضة شعبية مسلحة".

ومن جهة أخرى أن دراسة أولية لبعض هذه التجارب (الثورة البلشفية ، الثورة الصينية ، الثورة الفيتنامية والثورة السندينية في نيكاراغوا) تبين بوضوح أن هناك اختلافات نوعية بين مختلف هذه التجارب وحتى بين تلك التي تبنت نفس الاستراتيجية ، فالثورة البلشفية ليست هي الثورة السندينية بالرغم من أن الثورتين تحققتا بناء على استراتيجية الانتفاضة. والثورة الفيتنامية ليست تكرارا للثورة الصينية بالرغم من كونهما أنجزتا استنادا على حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد. إن لكل ثورة قوانينها الخاصة ، والتي تميزها عن باقي الثورات.

فما هي القوانين الخاصة للثورة المغربية أيها الرفاق ؟ ومن جهة ثالثة ، فإن الأرضية قد أخطأت في فهمها للتجربة السندينية. ذلك أنها اعتبرت أن استراتيجية الجبهة السندينية ليست حرب التحرير الشعبية ولا الانتفاضة لكنها تجمع

بينها. وهذا غير صحيح إن الجبهة السندينية منذ نشأتها (1961) قد راكمت عدة تجارب: حرب العصابات في المدن + حرب العصابات في البوادي+ حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد (والتي استمر فيها اتجاه حتى 1977).

GPP — التركيز على العمل السياسي / التنظيمي وسط الطبقة العاملة.(الاتجاه البروليتاري). وعرفت هذه التجارب بين 1970- 61 عدة نكسات (خصوصا منها التجارب العسكرية) وبعد الصراعات التي عرفتها الجبهة منذ بداية السبعينات ، راح كل فصيل يمارس استرتيجيته الخاصة إلى حدود 1975 ، حيث تبين للجميع من خلال تطور الصراع ضد النظام السموزي أن الاستراتيجية الملائمة لواقع النيكارغوا وهي الانتفاضة الشعبية المسلحة ، والتي ينادي بها ويمارسها اتجاه les terroristes

الخلاصة:

ان المنظمة ما زالت لا تعرف ، لحد الآن ما هي الاستراتيجية الثورية الصالحة لبلادنا.

- لا يمكن إطلاقا تحديد خطط تكتيكية في غياب خط استراتيجي سديد. ذلك أن لكل استراتيجية ثورية تكتيكاتها الملائمة. والدخول في بلورة خطة تكتيكية في شروطنا الراهنة يعني السقوط مجددا في إعادة انتاج انحرافات قديمة أو إنتاج أخرى جديدة (مثل الحركية والعفوية...الخ).

- ضرورة الاكتفاء حاليا ببلورة خطة عمل توجه نشاطنا الثوري والديمقراطي اليومي إلى حين انعقاد المؤتمر الوطني الذي عليه ان يحسم في قضية الخط الاستراتيجي ، ويحدد التكتيكات الملائمة لتحقيق اهدافها الاستراتيجية.

- تدقيقات وتحفظات أحد الرفاق

1-اتفق على الملاحظات الواردة في النقطة (1) لكني اعتبرها تهم جوهر ومضمون الأرضية و ليست فقط ملاحظات شكلية. ومن جهة أخرى ، أرى من اللازم تسطير الملاحظة المتعلقة بأعمال عدة محددات أساسية في الاستراتيجية الثورية ، وعلى رأسها: علاقة الثورة المغربية بالثورة العالمية وتفاعلهما. هل نحن بالفعل بصدد إغفال بريء ؟ أم لهذا الإغفال خلفية سياسية معينة ؟ وفي الحال الثانية يطرح احتمالين:

-الاحتمال الأول: أن القيادة لم تنفصل بعد عن المفاهيم التحريفية التي طبعت خط المنظمة- أو ما يمكن تسميته بالخط- منذ نشأتها إلى حدود الدخول في عملية إعادة البناء ، والتي تجلت بالخصوص في تقييم يسراوي خاطئ لطبيعة ومميزات المرحلة التاريخية عالميا ومتطلبات الصراع الطبقي العالمي ، والعداء السياسي المكشوف للاتحاد السوفياتي الموصوف بالامبريالية- الاشتراكية.

- الاحتمال الثاني: أن القيادة لم تصل بعد إلى ترتيب أوضاعها الفكرية والإيديولوجية مما يحول دون التطرق إلى طبيعة المرحلة التاريخية عالميا كنقطة أساسية في تحديد الاستراتيجية. وفي كلا الاحتمالين أسجل أن أسلوب الإبهام والتغليط لا مكان له في الممارسة الثورية

فعلى هذا التحديد هناك سؤال مركزي يطرح نفسه: إلى أي حد استفدنا من النكسات التي عرفتها المنظمة ، وهل نحن في طريق تصحيح الخط أم في طريق اعادة انتاج انحرافات من طراز جديد؟ فمادام الأمر يتعلق بإعادة بناء المنظمة فلا مفر من تقييم المفاهيم الإيديولوجية والسياسية التي شكلت أرضية انطلاق وتشكل المنظمة كمنظمة للمثقفين الثوريين ، تعهدت على حمل الفكر الثوري للحركة النضالية الجماهيرية.

2-اتفق على النقطة (ب)

3- اتفق على ما ورد في النقطة (2) لكني اعتبر أن الرفيق الذي صاغها يختزل الاستراتيجية في مسألة حسم السلطة.

الرأي الثالث:

1) أول ما يلاحظ على النص هو عدم قيامه بتقييم لأطروحات المنظمة فيما يخص القضايا الاستراتيجية ، لقد سبق للمنظمة أن طرحت عدة تصورات استراتيجية خلال تجربتها ، الانتفاضة ثم حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد وفصلت في عدد من القضايا الاستراتيجية (مناطق الصدام ، قواعد حمراء...) ثم طرحت تصورا جديدا بعد بروز قضية الصحراء يركز على دور الجنوب المغربي.

هكذا تطرح العديد من القضايا التي لم يتطرق لها التصور لكن من الضروري الاهتمام بها:

ا- ما هي التصورات الاستراتيجية للمنظمة وارتباطها بالتكتيك. لماذا ظل نشاط المنظمة في واد واستراتجيتها في واد آخر حتى أصبحت الأطروحات الاستراتيجية مجرد مقولات جامدة لا علاقة لها بالممارسة. ما هو الدور الذي لعبه إسقاط عدد من الأطروحات الاستراتيجية العامة المأخودة من الثورة البلشفية (الانتفاضة) او الثورة الصينية (حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد) في حجب الواقع العيني للبلاد وتأخير التفكير الجدي في استراتيجية مرتبطة أكثر بواقع بلادنا وتطور أساليب النظام والامبريالية في مواجهة حركة الجماهير وقواها المناضلة.

ب- لقد سبق للمنظمة أن انتقدت النظرة البلانكية ونظرية الفوكو وانتقدت أيضا ظاهرة التراكم السلمي للقوى أو ما يسمى بالخط الداخلي.

لكن على المستوى الممارسة العملية لم يمنع ذلك من التقوقع في شبكات سرية تمارس نوعا من "حرب العصابات" السياسية ومن "البلانكية" المعزولة عن الجماهير في شكل خاص (إسقاط مواقف من فوق على الجماهير ، القيام ب"عمليات" المتخصصين في توزيع المناشير مثلا...) كذلك مارست المنظمة وتمارس الآن ومنذ أن بدأ الكلام عن

إعادة البناء خطأ داخليا يرتكز على الفرق في النقاشات السفسطية في التجربة (وكأن حركة الواقع توقفت منذ 1975) مع نسيان الفعل في الواقع الحي (هكذا لا يسمع أي شيء عن عمل المنظمة الجماهيري و لا عن دعايتها أو تأثيرها) رغم الكلام عن الارتباط بالطبقة العاملة والفلاحين.

2)هل لم يكن هناك و ما زال تصور لتطور المنظمة كتطور يمشي في خط مستقيم:

منظمة تنطلق من المثقفين ثم تنطلق بعد ذلك إلى الطبقة العاملة ثم بفضل نواة بروليتارية تنتقل إلى الفلاحين وحينذاك يتم بناء الحزب وانطلاق الكفاح المسلح. في نظري أن هدا التصور هو الذي طغى وما يزال إلى حد الآن داخل المنظمة.

إن تجارب الشعوب وتجربتنا تبين أن الرجعية والامبريالية والأنظمة الساهرة على مصالحها لن يسمحوا أبدا بهذا التطور في خط مستقيم وسيعملون كل ما في وسعهم لإعاقته.

إن تقييمنا للتجربة رغم أنه كشف عن انحرافنا عن مهمة التجدر وسط الطبقة العاملة والفلاحين ، فإنه ظل سجينا في نفس الوقت لنفس التصور السالف الذكر. ولعل ما ساهم في ذلك هو أن تقييم التجربة لم يتطرق للقضايا الاستراتيجية. و في نظري أن نقد ممارسة العنف الثوري عن الجماهير من طرف نخبة قد برر عدم الاهتمام الجدي والإنجاز الملموس لأشكال و لو بسيطة من العنف الثوري. كما أن مقولة "حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد" كان يبرر عمليا أن مسألة طويلة الأمد إذن لا تهمنا و لا في المستوى القريب و بالتالي يجب توفر شروطها أي أن ذلك كان يدفع في اتجاه تأجيل مسألة العنف إلى ما لا نهاية.

إننا لم ننتبه أن ممارسة عملنا السياسي خلال تجربتنا كلها كان من فعل نخبة معزولة عن الجماهير. وإذا كان قد سهل فعلا عملية قمعنا من طرف النظام فانه أيضا أكسبنا رصيدا نضاليا وسياسيا داخل جزء من الجماهير وعلمنا العديد من الدروس. لذلك اعتبر أنه من الخاطئ اعتبار أن أي عنف ممارس من طرف نخبة و لو كانت معزولة خاطئ مسبقا بشكل مطلق. أعتبر خلافا لذلك أن إطلاق أعمال العنف الثوري من طرف نخبة معينة و ملائمة حتى و لو قمعت هذه الأعمال توفر لهده النخبة تعاطفا جماهيريا كبيرا يمكن أن تلعب دورا في أن تقتنع الجماهير بأن هذه النخبة تكافح فعلا وليس فقط بالكلام من أجل تحرر الجماهير الشعبية. إذا تم اختيار الظرف الملائم مثلا حين تكون الجماهير في مرحلة مد نضالي تخوض فيه نضالات عفوية وتمارس عنفها الثوري ، فإن الالتحام بهذا العنف الجماهيري بل وإعطاء المثل في الجرأة في الكفاح والقيام بأعمال عنيفة تساند الجماهير ، إن هذه الأعمال في نظري ورغم احتمال فشلها وقمعها يمكن أن تشكل كسبا سياسيا كبيرا زيادة على أنها تسلح المناضلين بتجربة غنية (في ميدان الكفاح المسلح والميدان العسكري ومعرفة البلاد والعدو) وتقوي صلابتهم وعزيمتهم.

3) إن التصور لإعادة البناء قد أسقط تماما من حساباته واهتماماته مسألة الكفاح والعنف الثوري كأن المسألة مجرد لازمة نطرحها من وقت لآخر ضمن أطروحات استراتيجية نرددها كما نردد مقولات فلسفية لكنها لا تتجسد في اية مهام ملموسة و لو كانت بسيطة.

إن التراجع تحت ضغط اليمين داخل المنظمة في الخارج والسجن عن أهمية الجنوب الغربي(هذا اليمين الذي استفاد من أخطاء نظرية تضمنتها أرضية 13 نقطة) أدى إلى أن تصبح مسألة العنف أو الكفاح مسألة ملغاة تماما من جدول تفكير المنظمة و بالأحرى من جدول أعمالها من جهة وأن تظل منظمتنا معزولة تماما عن الحرية. إن التصور لإعادة البناء باكتفائه فقط بالتركيز على التجدر وسط الطبقة العاملة و الفلاحين دون طرح مهام ملموسة في مسألة التحضير للكفاح أو العنف الثوري ، فقد أخطا بشكل فادح في تقديم المنظمة وقد حان الأوان لتصحيح هذا الواقع المنحرف. و ما يجعل من هده الأخطاء أكثر فداحة هو من جهة تطور شروط بروز الكفاح أو العنف الجماهيري العفوي وتوفر شروط على مستوى المنطقة تسمح بنمو قوى عسكرية.

4) لقد كانت تحاليلنا تبالغ في الكلام عن الانتفاضات الفلاحية في المغرب ، الشيء الدي يتنافى مع الواقع العيني. وإذا عرفت منطقة الريف انتفاضات في 1958 ، فإنه من الخاطئ تعميم ذلك على البلاد كلها. لقد كنا ننفخ كثيرا في بعض الانتفاضات مثل أولاد خليفة. ولعل ذلك يجد تفسيره في رغبة المنظمة و قيادتها تبيان أن المغرب يشبه الصين حتى يتسنى بتطبيق المنظور الاستراتيجي الصيني عليه. والواقع الذي يجب إقراره ، رغما عن إرادتنا هو أن البادية عرفت هدوءا كبيرا نهاية الخمسينات إلى يومنا هذا. ما يجب أن نفعل هو دراسة هذا الواقع نفسه لتفسيره والعمل على تغييره. لكن ذلك يفترض أن نزيح عن أعيننا نظارات الأفكار المسبقة. إن "ريمي لوفو" قد حاول توضيح أسس الاستقرار في البادية ، لعل أسباب ذلك توجد فيما وفرته خلال مرحلة طويلة الهجرة للخارج والمدينة. وفي استغلال اليد العاملة في الإنعاش ، هذا بالإضافة طبعا الى القمع الشديد ، أضف الى ذلك أننا كنا نبالغ في الكلام عن التحولات. إلا أن المعطيات الجديدة المتمثلة في تقلص الهجرة إلى المدينة لا بد وأن تغير واقع البادية المغربية.

أما المدن فإنها زيادة على استقبالها لأفواج غفيرة من النازحين من البوادي وتفاقم أوضاع الجماهير فيها ، فإنها توفر إمكانية العمل السياسي والايديولوجي وبالتالي تسمح بانفجارأكثر أشكال الاحتجاج والعنف الجماهيري.

انطلاقا من هذه الملاحظات التمهيدية أتطرق للنص:

-إن النص بدل أن يناقش المشاكل الفعلية والملموسة التي يمكن ربطها ولو في حدود ممارستنا العملية وليس فقط بلورة تصورنا المثقفي. التاريخ يكرر الأطروحات العامة حول الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية والحزب البروليتاري... إن كل هذه النقط نوقشت عدة مرات من قبل ، لذلك لن أناقشها. وما أريد نقاشه هو الجزء الأخير من النص:

2- وإذا كنت أعتبر ، وخلافا لبعض الرفاق ، أنه من السديد تماما وضع كل المسلمات من نوع "حرب التحرير الشعبية الطويلة الامد" ، في محك النقاش والواقع ، وإذا كنت أعتبر أن ما يأتي به النص في هذا المضمار إيجابي من منطلق انطلاق التفكير والصراع على الأقل و أن المنظمة ستلعب دورا هاما في المسلسل الثوري. فإنني أعتبر أن هذا التفكير ظل ناقصا لأنه لم يهتم بتقييم التجربة في هذا الميدان. ولو فعل ذلك لاستطاع ربما ، أن ينتقل من مستوى الأطروحات النظرية العامة ولو "صحيحة" إلى مستوى المحاولة ولو كانت أولية وبسيطة لربط نظرتنا الثورية بأرض الواقع أي الواقع الذاتي للمنظمة وواقع ما تنتظره الجماهير من منظمة ثورية تستحق هذا الإسم. إن الانتقاد الرئيسي هو أن هذا النص يحمل نفس التصور السابق للاستراتيجية كمسألة ليست مطروحة للتطبيق لكن فقط للنقاش وكقضية لا يربطها بمهامنا الحالية رابط.

3- إنني من هذا المنطلق ، لا أتفق مع النص حول أن:"إحدى المقاييس الأساسية التي تميز الثوريين عن الاصلاحيين هو الموقف من العنف الثوري كضرورة للقضاء على سلطة العدو الطبقي واستبدالها بسلطة الشعب". لأن المشكل ليس هو الموقف النظري ولكن هو مدى الاستعداد الجدلي والفعلي لممارسة هذا العنف الثوري. فما عدا الكلام عن العنف الثوري ماذا فعلنا و لو على الأقل للتحضير له. إننا بكل صراحة لا نختلف في هذا الميدان عن القوى الإصلاحية.

4- يطرح النص:"أن أسلوب العنف الثوري الصحيح هو العنف الجماهيري. أننا كشيوعيين نؤمن بأن الثورة الشعبية ستكون من صنع الجماهير".

إن كوننا نؤمن بأن الثورة ستكون من صنع الجماهير لا يعني أن العنف الثوري الدي تمارسه نخبة أو مجموعة خاطئ في كل زمان ومكان. بل يمكن في حالات معينة أن يكون سديدا. وإذا كان العنف الجماهيري هو الذي سيؤدي إلى النصر فإن ذلك لا يعني أن العنف الثوري الذي يقوم به المناضلون معزولون لا يمكن في ظرف معين و بشكل مؤقت أن يلعب دورا في تأجيج حماس الجماهير أو دعمها في نضالاتها أو إفشال مناورات أعدائها. إن ممارسة هذا الشكل من الكفاح يجب أن يكون الاستثناء لكن من غير السديد اعتباره خاطئا بالمطلق.

يطرح النص: "أن تنظيم العنف الثوري الجماهيري يتم على واجهتين ، فمن جهة أولى يتم العمل على تفجير الطاقات الخلاقة للجماهير في هذا الميدان وتدريبها على أساليب النضال الجماهيري وتأطير مبادرتها الثورية العنيفة وذلك لتتمكن من الدفاع على نفسها أثناء هجمات أجهزة القمع بأقل ما يمكن من الخسائر في صفوق أعدائها ، و من جهة ثانية و في ظرف معين من تقدم المسلسل الثوري تقوم القوى الثورية و على رأسها الحزب الشيوعي بإنشاء أجهزتها العسكرية الثورية كأنوية أولى للجيش الشعبي ، الدرع المسلح للجماهير الشعبية ، وأداتها في مواجهة الأجهزة القمعية للعدو الطبقي".

لا أتفق بتاتا على إنشاء الأجهزة العسكرية الثورية لن تتم إلا بعد بناء الحزب الشيوعي ، هذه النظرة لم تستطع أن تتخلص من النموذج الصيني وهي ترتبط بالنظرة للثورة كصيرورة تمشي في خط مستقيم. هكذا حسب هذه النظرة لن يتم الاهتمام ببناء أنوية عسكرية إلا بعد بناء الحزب. أما قبل ذلك فيجب الاكتفاء ب"تفجير الطاقات الخلاقة للجماهير في ميدان العنف الثوري وتدريبها على ذلك وتأطير مبادرتها" كيف يمكننا أن نفجر الطاقات الخلاقة للجماهير في ميدان العنف إذا لم نهتم بمسألة أساليب العنف ونتدرب على القضايا العسكرية منذ الآن.

إذا استمررنا كما فعلنا خلال تجربتنا ، فلن نستطيع البتة لا تفجير طاقات الجماهير ولا تدريبها بل إنها ستكون أكثر تقدما منا على هذا المستوى وستوجد قوى أخرى تستطيع هي أن تلعب دور تفجير وتأطير العنف الجماهيري (مثلا الحركات الإسلامية).

أرى أن المنظمة يجب أن تعمل ، حين تستطيع أن توفر حدا أدنى من البناء التنظيمي والتواجد الجماهيري ، على التحضير لممارسة العنف وبناء أنوية عسكرية. لكن ذلك ضرب لليبرالية المتفشية وتصفية الأوضاع الامنية المهزوزة.

يطرح النص:"أما في الفترة الحالية ، فإن تبني صيغة العنف الثوري الجماهيري المنظم للقيام بجميع مهامنا الثورية ، السياسية ، التنظيمية والنضالية المستعجلة وعلى رأسها بناء منظمتنا كمنظمة شيوعية مكافحة ، صلبة ، متجدرة وسط العمال والفلاحين".

لا أتفق أن تبني هذه الصيغة كافي. والحقيقة أن مثل هدا التعامل يؤدي بنا إلى تأجيل نقاش مشكلة العنف الثوري إلى ما لا نهاية ، أو بالضبط إلى أن يتم إعادة بناء منظمة شيوعية... وفي نظري ، أن المنظمة لن تبنى كمنظمة شيوعية مكافحة وصلبة و متجدرة وسط العمال والفلاحين إن هي لم تأخد على عاتقها الاندماج بالعنف الجماهيري الذي توجد و تتكاثف شروط انفجاره أردنا ذلك أم أبيناه.

أن تبني صيغة عامة "العنف الجماهيري الثوري المنظم" لن تفيدنا البتة في مهامنا الملموسة لأن واقع البلاد يبين أن انفجارات من شاكلة 20 يونيو 1981 ممكنة الوقوع ، ورغم ذلك نطرح صيغة عامة لنتخلص من هذا المشكل ونؤجله إلى أجل غير مسمى. إن الجماهير ستحكم علينا وعلى خطنا السياسي ليس فقط لأننا نقول بحرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد أو بالعنف الجماهيري المنظم أو لأننا نناضل بجانبها في بعض المعامل في إطار نقابي ضيق ولكن أيضا وأساسا لأننا سنقف بجانبها في محنها الكبيرة وفي معاركها الطبقية الكبيرة في الشوارع والبوادي.

وليكن واضحا أنني لا ادعو أن تمارس منظمتنا منذ الآن العنف الثوري لأنني أعي مدى هشاشة أوضاعها وأعرف هامشيتها بالنسبة للجماهير وضعف معرفتها بالواقع وبأساليب ممارسة العنف الثوري والتقاليد الشعبية في هذا الميدان. لكنني الح بكل شدة أن تأجيل التفكير في هذه القضايا وبشكل ملموس سيؤدي إلى التأخر حتى في إنجاز مهمتنا الرئيسية اي التجدر وسط الطبقة العاملة والفلاحين.

إن الاهتمام بموضوع العنف الثوري مهمة يجب أن تطرح ضمن مهامنا وإلا تجاوزتنا الأحداث تماما. لذلك أقترح النقط التالية للتفكير والنقاش :

1- لماذا لم نستفد من تجربة الحرية.

2- دراسة التجارب المغربية في هذا الميدان: تجربة عبد الكريم الخطابي وجيش التحرير والمقاومة و 3 مارس.

3- دراسة تجارب شعوب أخرى: توباماروس ، تشي غيفارا ، نيكاراغوا ، إيران...

4- الاهتمام بالمسائل العسكرية: معرفة واقع البلاد (دراسة واقع الجيش والتحولات داخله ، دراسة نقط تمركزه وأهمية مناطق تواجده ، قراءة خرائط ودراسة الجغرافيا).

ان هذه المهام ثانوية بالنسبة للمهمة الرئيسية لكن لا يعني إسقاطها تماما من اهتماماتنا.

ب) تقييمات مختلفة حول "القضايا التكتيكية في خط المنظمة"

الرأي الأول:

حول التكتيك في خط المنظمة هناك ملاحظةأاولية تهم السرد التاريخي والنقدي لمجموع الأطروحات التكتيكية للمنظمة ومدى تماثلها للواقع الذي طرحت من أجله ، عن الصواب والخطأ وعن تباين وجهات النظر بين الرفاق قياديا وقاعديا عند طرحها. فالمنظمة تاريخها وصراعها الذي منه ما هو غائب عند كثير من الرفاق الجدد والقدامى القاعديين. هذا أحد العناصر الذي يطبع مختلف العناوين أو القضايا المطروحة للنقاش حاليا استعدادا للندوة ، وغياب النظرة التاريخية من النواقص الهامة في النص ، فالتكتيك هو مدى تعاملنا والواقع الملموس في الماضي أولا ، حاضرا ومستقبلا ثانيا. هذا هو الكفيل بتسليط لأضواء على ما فهم ويفهم بالتكتيك. فالبرنامج التكتيكي في النص يساوي البرنامج الديمقراطي الذي يصبح حاليا في كل زمان ومكان كما لو كان التكتيك يقتصر على إعداد البرنامج المرحلي كما هو مذكور في النص. والمقصود هنا أن الرفاق لم يوجهوا الرفاق إلى ما يستلزمه الواقع الحالي "الآن واليوم" من شعارات تكتيكية داخل الإطار العام للبرنامج الديمقراطي المرحلي. إذن هناك من الناحية النظرية غياب تحديد مفهوم التكتيك لمجموع ظروفه ، كيف يتم ذلك ؟ نظن أنه ساعد أولا في طرح تحليل لواقع الجماهير وظروف الصراع الطبقي حاليا ، هي في حالة هجوم او دفاع ؟ بعدها يجب الانطلاق من تحديد وضعية الجماهير بعدها يأتي التنظيم الداخلي للمنظمة ملائما لتحليلنا لواقع الجماهير. أما في النص فالشعارات التنظيمية هي أولا بالنسبة للمنظمة ،بعدها تأتي الجماهير التي ينقصها اقتراحات عملية من الجانب التكتيكي داخل الإطار العام الذي هو البرنامج الديمقراطي ، ما يمكن طرحه من خطط وأساليب نضالية الآن ونحن سنلقي على السنة المقبلة مجموع من التعقيدات وعلى جميع الواجهات: الطلابية ، المعتقلين السياسيين ، الموقف من الانتخابات المقبلة الخ.... هذا النوع من البرنامج الذي قد يتسنى لف

الجماهير حوله ، وكما يمكن المنظمة من التطور من مرحلة التكتيك النظري إلى التكتيك الملموس الذي طالما ينقصها ، ولكن هذا لا يعني بتاتا التخلي عن التكتيك النظري.

2) الملاحظة الثانية متعلقة بكون مهمتنا الرئيسية هي إعادة بناء منظمة إلى الأمام بالصيغة القائلة بكونها منظمة شيوعية صلبة و مكافحة متجدرة وسط الطبقة العاملة والفلاحين.

قبل كل شيء نلاحظ خلطا بين عناصر متعددة ، فكما هي متداخلة مرتبطة ببعضها البعض ، لها ما يفرض من التفرد والخصوصية. فكما هو ضروري التداخل والترابط ، ضروري كذلك التفرد والانفصال. فالتنظيم عنصر منفرد بذاته كما هو البرنامج التكتيكي والبرنامج الاستراتيجي ، بل التكتيك والاستراتيجية هما اللذان يحددان نوعية الأداة الملائمة لخدمة الخط المرحلي والعام. إذا كان الأمر كذلك فالشعار المطروح كتكتيك أمر يدعو إلى الالتباس منهجيا.

فإذا كان التكتيك خطة للجماهير لمجابهة ما يتطلبه واقع الصراع الطبقي في مرحلة محددة ، ينبغي إذن برنامج للجماهير في المرحلة الراهنة ، لتنطلق منها إلى الأساليب التنظيمية لتحقيقه. الأساليب التنظيمية الجماهيرية أولا ومنها إلى الأسلوب التنظيمي للمنظمة ثانيا. إذن هناك طرح قبلي بالنسبة للأسلوب التنظيمي للمنظمة في مستوى الشعار المطروح ، فتكتيكاتنا هي بالنسبة للجماهير اولا ملزمة بها المنظمة كفصيل يفرض لنفسه أن يكون في طليعتها أولا وأخيرا جزء منها.

بالإضافة نتساءل هل الشعارات المطروحة هي تكتيكية أم عناصر مبدئية تكون الأساس الاستراتيجي للمنظمة.

الأداة المنظمة

التكتيك

الاستراتيجية

خطة سياسية

اشكال تنظيمية ---------بالنسبة للجماهير---------الواقع

الأداة المنظمة

ننطلق أولا من واقع الجماهير-----برنامج عمل ----------أساليب تنظيمية منها أساليب تنظيمية لأداة. ثم هناك الأداة الموجهة إلى الجماهير. فنحن لا نتكتك لأنفسنا بل للجماهير والشعار المطروح تكتيك للمنظمة وداخل المنظمة.

ب- هناك من جهة أخرى عنصر لا نتفق عليه مجموع الرفاق والمنظمة وهي النقطة المتعلقة بنعت منظمة إلى الأمام بالشيوعية ، هدا النعت الذي أصبح تقريبا في الأدبيات الأخيرة للمنظمة كأمر مسلم به.

فعلا نتفق على أن النعت السابق ل "إلى الأمام "كمنظمة ماركسية لينينية" أتى في مرحلة التمايز الذي عرفته مجموع الحركات الماركسية المضادة للتحريفية ، والصيرورة التاريخية لمجموع كل هذه الحركات في العالم وخاصة في أوربا ، عرفت ما عرفته من التقوقع والتهميش والحلقية والفشل أخيرا ، بينما الأحزاب الشيوعية ومع تحريفيتها ما زالت تستأثر بالنعت الذي فقد مضمونه الحقيقي بالنسبة لهذه الأحزاب بالمقارنة مع النماذج الأولى التاريخية. الحزب الشيوعي البلشفي والأحزاب الشيوعية التحريفية على الأقل بعضها وخاصة منها حزب التقدم والاشتراكية الحزب الشيوعي المغربي سابقا.

بعد كل هذه الاعتبارات نرى أن التركيب الجدلي لا يتأتى بالقفز الى الوراء والاستحواذ مثاليا على نعت معين(وكل الأطروحات المتعلقة بكون الحزب الشيوعي المغربي سابقا كمشروع أولا لتكوين الأداة وكون الحركة الماركسية مشروع مرتبط بالأول الخ...) فهذا الاستحواذ قد لا يخلو من خلفيات قد تكون خطيرة وتستدعي بالتالي تفحصا وتحليلا معمقا. فالنعت بالشيوعية ككل الأشياء ليس مقدسا و لا هو ضروري بل له نسبيته وتحديده التاريخي قد يكون مهما في مرحلة ما وقد لا يكون في مرحلة أخرى لازما ، فالجماهير تهمها ما تستطيع منظمتنا من ترجمة مطامحها واستيعاب همومها وبرنامج معين ، هذا البرنامج لا بد و أن يكون ماركسيا لينينيا- شيوعيا.

والحركة الماركسية اللينينية المغربية تريد لنفسها ذلك الجديد والدمج الخلاق بين الشيوعية التاريخية ومجموع الأطروحات الناتجة عن التجارب الجديدة الصائبة والفاشلة. فمشروع المجتمع الشيوعي إذا كان له ما له من البريق والأمل في ذهن الجماهير فله كذلك في صيغته الواقعية ما ينفر. فالمشروع الشيوعي على شاكلته السوفياتية الحالية و ما يتبعه ليس بالمشروع الذي يجب التوافق عليه في كل مكان وزمان بل مرفوض في عدد من الجوانب من طرف كثير من المثقفين الماركسيين. هذا بدون نكران ما تحقق من أشياء في صالح الجماهير في ظل هذه الأنظمة ومواقفها الإيجابية في بعض الأحيان بالنسبة لحركات التحرر الخ... فالموضوع هنا طويل والأمثلة متعددة.

فإذا كنا نريد أن نبتعد عن ما يحمل النعت الماركسية اللينينية من الحلقية والهامشية ، وكونها مقتصرة على الشبيبة الطلابية إلى غير ذلك.فلسوف لا يكون ذلك بالبحث على الحلم الضائع "الحزب الشيوعي" وخاصة بالمغرب لما يحمل هذا النعت من سلبيات أكثر من الإيجابيات (موقف الحزب الشيوعي المغربي من الاستقلال- تبعيته الأولى للحزب الشيوعي الفرنسي...) وذلك موجود وحاضر في ذهن الشباب المثقف وذلك ما تغذيه الدعاية المستمرة للبورجوازية في المغرب.

نحن نرى أنه لم يأت بعد الوقت لمنظمتنا إلى طرح مثل هده الإشكالية ، فذلك سيكون مناسبا عندما تحدد منظمتنا "إلى الأمام" فضاءها السياسي ورصيدها الجماهيري بموازاة ما سيطرا من تطور وتغير في مجموع التيارات الثورية الماركسية منها والغير ماركسية ،مما سيجعل من النعت-الهوية ما يبرره ماديا وتاريخيا وحتى تكتيكيا .

فحاليا لهذا النعت سلبياته أكثر من إيجابيته وذلك لعدة عوامل:

فمثلا حزب التقدم والاشتراكية هو الحزب الشيوعي المغربي أحببنا ذلك أم كرهنا وذلك بالنسبة لأعضائه من جهة- ونحن سوف نتعامل معهم لكسب العناصر النافدة منهم لعمل مشترك- وبالنسبة للبورجوازية الصغرى وكذلك بالنسبة للنظام والقوى التقدمية العالمية والعربية.

ومن جهة أخرى لمادا هذا النعت في هذه المرحلة بالذات ؟ وخلاصة القول نريد لمنظمتنا أن تبقى منظمة إلى الأمام — ولنحدد أهدافنا المرحلية أي إعادة بناء المنظمة و كسب مواقع داخل الطبقة العاملة والتمركزفي الساحة السياسية الوطنية بدعايتنا ، ولننتظر تطورات المنظمات الماركسية والثورية الأخرى عندما نثبت أنفسنا ماديا- سيبقى النعت بالإضافة إلى الأمام بهذه التسمية بالذات راهنا لها من الرصيد التاريخي والصدى الجماهيري مما لا يبرر نعتها بأي شيء. فإلى الأمام له أكثر من دلالة وتكتكيا تبقى الصيغة الواقعية والمعقولة. هناك حركات وصلت إلى السلطة بأسماء مختلفة عن الشيوعية فيكفي أن تكون شيوعية جوهريا.

3) بالنسبة للبرنامج المرحلي ، هناك ملاحظات حول بعض العناصر التي يجب بها إغناء البرنامج مثلا:

- الطلب بتخفيض ثمن الماء والكهرباء.

- الطلب بتحسين ظروف العيش في الدواوير: الطرقات ، الماء ، الضوء ، السكن ، الصحة ، التعليم....الخ ، وليس الكلام فقط عن الأحياء الشعبية

- قضية حقوق المرأة كأم ، هدا التعبير ليس ملائما ما معنى دلك: حقها في عطلة الأمومة ، فان كان دلك بالنسبة للوظيفة العمومية فهو حق مشروع ويبقى مشكل المدة. أما بالنسبة للمرأة العاملة ففعلا المشكل مطروح. أما إذا كان يعني حقها في إنجاب الأولاد فهو حق بيولوجي مفروض ، وهناك تطورات مختلفة عند المرأة. إن هدا الطرح يوحي بالغموض. ونعتبر أنه يكفي المطالبة بالمساواة ما بين المرأة والرجل وهو حق ديمقراطي.أما حق الأمومة إذا تعلق بحق عطلة الأمومة فهومطلب نقابي.

- بالنسبة لقضية الصحراء ، إن الشعار المطروح ، شعار غامض وفي العمق متعارض مع حق تقرير المصير وهو يكرس الأمر الواقع داخل الصحراء أي الاحتلال ، وتكتيكيا ليس صحيحا ، فالسلم المطروح والشعار وإن كان سلما عادلا ، فهو الذي تطلبه الدولة ، والمطالبة بالسلم تفرض صيغة أكثر تحديدا مثلا المطالبة بالاستفتاء الديمقراطي (مع جلاء

القوات المسلحة الملكية أو بصيغة أخرى اكثر تحديدا ، الخلفية من هذا الشعار وهو أن الجماهير تعاني من ويلات الحرب و أن المطالبة بالسلم ممكن إقناع الجماهير به ، ولكن المطالبة بالاستفتاء أكثر وضوحا ويكفي الإضافة أن الاستفتاء يجب أن يكون في إطاره الديمقراطي الحقيقي و من هنا إقناع الجماهير بفراغ شعار النظام و مطالبته بالاستفتاء. بالإضافة إلى ذلك لا بد من مراعاة وضعية الجانب الآخر في الصراع ، الكفيل بإعطائنا عناصر لوضع شعار أكثر تحديدا ، هناك من يرى صواب عدم طرح القضية مع الجماهير تكتيكيا.

4) أخيرا نريد أن نلفت النظر الى نقطة منهجية ، كان مهما قبل الشروع في طرح التكتيك أن نقدم تجربة المنظمة من أشكال سياسية وتنظيمية في إطار التكتيك من إيجابيات وسلبيات. وهكذا نكون قد استفدنا واستنتجنا من تاريخ المنظمة في هذا المجال.

5) فيما يخص التنسيق ، نرى ضرورة وايجابية طرح النقاط الأساسية لهذا الهدف مثلا: البرلمان ، القضية الفلسطينية ، ضد غلاء المعيشة ، الخ....وتكوين لجن مؤقتة أو مستمرة حسب الظروف الموضوعية والذاتية للحركة الثورية والتقدمية.

الرأي الثاني:

سبق لي ان نبهت الى أن منظمتنا غرقت في العمل التثقيفي الداخلي وأنها أصبحت مجموعة من المثقفين يناقشون ويناقشون دون أن يكون لذلك أدنى تفاعل مع الواقع الذي تعيشه بلادنا و لا مع الواقع الذاتي للمنظمة. وأن التطورات التي طرات مند ذلك الحين ، لم تعمل سوى المزيد من اقتناعي بخطأ وخطر هذا النهج الذي لن يؤدي سوى إلى التصفية.

ولعل من أسباب ذلك ، الشكل الذي يتخذه الصراع داخل المنظمة والمفاهيم التي تتحكم – فيه وكون الرفاق الذين يخوضون هذا الصراع بعيدين عن واقع الممارسة العملية. فالصراع أساسا شكل تضخم هائل للوثائق التي كثيرا ما تظل تناقش التفاهات والمسائل الثانوية مما يؤدي إلى إهدار طاقات كبيرة بدون جدوى.

أما المفاهيم التي تتحكم في الصراع فهي المثالية التامة إذ يعتقد المتصارعون أن خط المنظمة سيتحدد من حصيلة نقاشاتهم وصراعاتهم في الوقت الذي تشهد فيه الممارسة العملية للمنظمة نقصا كبيرا ، إن لم يكن فراغا تاما. فلا غرابة أن يصبح جزء أساسي من الصراع يهتم بالصراع نفسه أي بالأسلوب الذي يخاض به الصراع أو ما يصطلح عليه بالمركزية الديمقراطية ، فترانا نشهد مسلسلا اسمه "ضد اختصار الديمقراطية"يجيب عنه مسلسل آخر من التوضيحات من طرف القيادة. ولا غرابة أيضا أن يصبح الجانب الرئيسي في الصراع هو الذاتية ومحاولة هزم الخصم بكل الوسائل بل حتى بأبشعها (التشويه ، الاتهامات ، النعوتات الساقطة ، الافكار المسبقة ، المزايدات الرخيصة....)إن ضعف بل انعدام ممارسة فعلية للمنظمة داخل المناضلين وخاصة الطبقة العاملة وكون المتصارعين هم رفاق انقطعوا منذ وقت طويل

عن واقع البلاد الفعلي يعمق من ظاهرة أن الصراع يأخد مظهر صراع من أجل الصراع في كثير من الأحيان ، أو يؤدي إلى بروز أطنان من الأطروحات والنظريات سرعان ما تظهر مثاليتها وعدم ملاءمتها للواقع ، فيتم التراجع عنها وتبني أطروحات عديدة حسب ما يظهر في سوق الأفكار "التنظيمية".

ومما يزيد من تغدية هذا الواقع (أي واقع النقاشات الداخلية المهزوزة) كون رفاق فرع الداخل الذين كان عليهم أن يبادروا أو يعملوا على ربط المنظمة بالمناضلين وخاصة الطبقة العاملة والفلاحين قد دخلوا في نفس اللعبة ، لعبة النقاش بعيدا عن نار الممارسة التنظيمية ، وأصبحوا مجموعة من الأفراد والإطارات همهم دراسة آخر ما أنتجته قريحة المنظرين. فإذا ممارستهم تتميز بالانتظارية وبالتقاعس عن الالتحاق بالطبقة العمالية وعن حسم أوضاعهم الأمنية المهزوزة وكأنهم راغبون في أن تبقى دار لقمان على حالها (أو بصيغة أصح أن يصل التفكك إلى مداه الأقصى أي الاندثار) و أن تبقى المنظمة منظمة مثقفين برجوازيين صغار لهم طموحات إعادة البناء لكن تنقصهم العزيمة والشجاعة على الحسم مع مواقفهم البرجوازية الصغيرة.

وأريد هنا ان ألح على تقدم الرفاق في فرع الداخل في إنجاز خطوة واحدة ملموسة أو تجدر أحدهم داخل قلعة بروليتارية أهم بكثير من أطنان الوثائق المدمجة والممنهجة والمحكمة المنطق ، لكن المتمركزة إما على "تقييم" لتجربة قد لا تنتهي من تقييمها إلى الأبد أو المقتبسة بشكل انتقائي من تجارب تنظيمية لم ندرسها إلى حد استيعاب كل شروطها وخصائصها.

أقول : أن يتجدر أحد الرفاق في قلعة بروليتارية أحسن مئة مرة من أطنان النصائح والبرامج والخطط المدمجة في الأبراج العاجية. بل إن إنجاز مثل هذه المهمة وغيرها من المهام الملموسة والمرتبطة بنضال المناضلين هو الذي من شأنه أن يجعل الرفاق المنظرين يساهمون ويتجاوزون صراعاتهم العقيمة. فليتحمل الرفاق مسؤولياتهم ولينفضوا عنهم الانتظارية القاتلة ليتخلصوا من تلك الفكرة الخطيرة التي ستحل المشاكل لذلك يجب انتظارالثورة أن تمر.

فالرفاق في الداخل هم الذين سيحلون المشاكل وحدهم. والندوة الوطنية ستحل المشاكل بقدر ما هم يستطيعون حلها. والندوة الوطنية ليست أداة أو مفتاحا سحريا يكفي أن تنعقد لتتقدم المنظمة إلى الأمام والندوة الوطنية ليست هي التي ستصنع المنظمة بل المنظمة والرفاق هم الذين ينجزون الندوة الوطنية.

والأساسي حاليا هو أن تصادق المنظمة على وثائق تطرح عشرات المهمات بقدر ما أن تكون الندوة الوطنية التعبير الواضح والالتزام الصارم والعزم الصلب للرفاق على القيام بمهام ولو كانت بسيطة وقليلة (وهي ستكون بالضرورة كذلك لأن المنظمة متقلصة جدا) تعبر بما لايدع مجالا للشك بأن هناك رفاق يريدون فعلا تجدر المنظمة في الطبقة العاملة وتحمل المسئوليات ونفض غبار الاتكالية والانتظارية والقطيعة مع النقاشات المثقفية العديمة الفائدة. فإذا عبرت الندوة الوطنية عن ذلك وخرجت بتوصيات واضحة في هذا المضمار وابتعدت عن تلك الرغبة المثقفية في

الإجابة عن الاشكالات التي قد تكون بعيدة عن متطلبات الظرف ، فإنها ستكون ناجحة وستكون خطوة بسيطة لكن مهمة على طريق إنشاء المنظمة. أما إذا انزلقت في النقاشات اللامتناهية حول العديد من الخطط والبرامج والإشكالات والأطروحات ، فإن ذلك ، زيادة على أنه سيكون تعبيرا عن هروب الرفاق في الداخل عن تحمل مسؤولية جسيمة وأن مصير المنظمة بين أيديهم ، عليهم أن يراعوا أن الأساسي ليس هو تسطير البرامج والخطط التي ستظل حبرا على ورق بل هو تحديد مهام ملموسة وبسيطة في المظهر لكنها كبيرة في الحقيقة تراعي واقعهم الذاتي. لقد ظلت المنظمة تحدد لنفسها برامج عريضة قد تلائم وضع منظمة لها جماهيرية واسعة وتوهم نفسها أنها تستطيع تطبيقها. والحقيقة من تجربتنا منذ النشأة أن هذه البرامج ظلت كلاما لغوا ترددده وتكتبه في دعايتنا. فكفانا غرورا ، كفانا كذبا على انفسنا وعلى الجماهير لنحدد مهام وبرامج تراعي واقعنا الذاتي حتى لا نبدد قوانا في أطنان من المهام لا ننجزها. أما أن نكون واضحين وأن نحدد المهام المركزية والملحة بالنسبة لنا وإلا أصابنا الإحباط أمام كثرة المهام وتنوعها وعدم قدرتنا على إنجازها.

انطلاقا من هذه الملاحظات سأتطرق لنقاش بسيط "القضايا التكتيكية في خط المنظمة": إذا كان نص "القضايا الاستراتيجية...." يتطرق للقضايا الاستراتيجية دون البحث عن إمكانية توفير شروط مرور تلك الاستراتيجية من مستوى المقولات العامة إلى مستوى الفعل ، فإن النص الحالي الذي يتطرق للتكتيك يغفل تماما التطرق للواقع الذاتي للقوى السياسية التي يتكلم عنها (المنظمة ، الحملم ،القوى الماركسية....) مما يؤدي إلى طرح أفكار عامة لا يرى المرء كيف يمكن أن تتجسد في الواقع الملموس ، فنقاش الاستراتيجية ظل في أرضية القيادة نقاشا عاما لا غاية ملموسة من ورائه ولا يصب في أدنى ممارسة مما يدفع إلى التساؤل حول ما دوره. أما نقاش التكتيك فهو يتعامى عن الواقع الفعلي ويناقش وكأن المنظمة لها تواجد نضالي وقوة كبيرة وكأن الحملم ما زالت قائمة كتنظيمات يمكن العمل على التنسيق فيما بينها في انتظار توحيدها (بينما الكل يعلم ان منظمة " 23 مارس" ، أصبحت بضع مجموعات لا قيادة لها ، تجمعها صداقات اواقتراب سياسي جد هش ،وأن "لنخدم الشعب" لا يتوفر على أدنى مكونات تجميع: لا قيادة ولا حد أدنى من الانضباط لتوجه عام ، أما "الاختيار الثوري" الذي يطرح التنسيق معه فإنه ما زال داخل الاتحاد الاشتراكي ، ولن يقبل البتة أن ينسق كتجميع مع تجميع آخر)

إن إغفال هذا الواقع قد أسقط الأرضية في تحديد العديد من المهام التي لا تتوفر تماما شروط إنجازها لا حاليا ولا على المدى القريب والمتوسط وبالتالي ستبقى مجرد رغبات ذاتية.

1) وحدة "الحملم": إن الكلام عن "الحملم" يعني رغم ما يطرحه صاحب الأرضية ، الكلام عن "الحملم" كما تبلورت تاريخيا ، وليس على فكرة مجردة. والواقع الحالي هو أن "الحملم" كمجموعة من الفصائل قد انتهت تماما ، فما عدا منظمة "إلى الأمام" التي ما زالت تعمل على بناء نفسها كمنظمة وعلى توحيد خط سياسي في إطار النضال والصراع

السياسي والفكري وتعمل ، رغم كل النواقص وكل الانحرافات ، على استمرار نوع من الانضباط و من الهياكل التنظيمية ، ما عدا منظمة "إلى الأمام" فان الفصائل الأخرى قد اندثرت كمنظمات وأصبحت مجموعات من المثقفين والمناضلين تجمعهم علاقات جد هشة ويشكلون اتجاهات وتجمعات ثقافية اكثر منه منظمات ماركسية لينينية.

فالكلام حاليا عن توحيد "الحملم" لغو مثالي لأنه لم يبق هناك "حملم" يمكن توحيدها ، ولو افترضنا أنه أصبح من الممكن أن توحد هاته المجموعات فما عسى ذلك أن يعطي ؟ سيعطي فقط مجموعة من المثقفين لا علاقة لهم بالطبقة العاملة والفلاحين مما سيزيد من تعقيد معضلة تجدر "إلى الأمام" داخل الطبقة العاملة والفلاحين ويعمق مسألة الطابع البورجوازية الصغيرة لهده المجموعات. فتوحيد ما تبقى من الماركسيين اللينينيين حاليا مسألة مثالية تماما ، إضافة إلى أنها مسألة خاطئة لا تفيد في شيء وتضيع الطاقات بدون جدوى.

إذن في نظري لن يتم توحيد "الحملم" بمفهوم توحيد مجموعة من الفصائل لأن أغلبية هذه الفصائل قد تفككت تماما وأصبحت مجموعات من المثقفين لا يجمعهم التزام واضح بحد أدنى من القناعات المشتركة بل فقط رغبة في القيام ببعض الأعمال الثقافية في أحسن الأحوال. لكن هذا لايعني أنه ليس هناك مناضلين ماركسيين لينينيين خارج "إلى الأمام" هذا شيء حاصل لكن في نظري الالتحام بهم عبر توحيد فصائل قد يكونوا متواجدين داخلها ولكن كأفراد فقط.

لذلك أرى أنه من المثالي تماما حاليا طرح مجموعة من النقط التي سيؤدي نقاشها إلى توحيد "الحملم" إن وحدة الماركسيين اللينينيين (وليس الحملم) ستتم في إطار مسلسل نضالي وحين ستستطيع "إلى الأمام" من التقدم في بناء نفسها والتحامها بالجماهير وخاصة الطبقة العاملة والفلاحين.

إن هذا لا يعني إنني ضد أي عمل مشترك مع الماركسيين اللينينيين ، إن هذا العمل ممكن و ضروري لكنه سيكون عملا بين المناضلين الماركسيين اللينينيين (ليس بين فصائل "الحملم") كأفراد.

أما التنسيق بين القيادات فإن ذلك غير ممكن لأن هده القيادات غير موجودة ، ووجودها يعني وجود حلقات (الشيء الذي لم يبق متوفرا) ، كما أنه من الممكن ، كما وقع في إطار القاعديين أن يكون هناك تنسيق بين الماركسيين اللينينيين لكن كأفراد فقط ، وربما أأن احسن وسيلة لتوحيد الماركسيين اللينينيين (وليس الحملم) هي خلق تيارات في المنظمات الجماهيرية تسمح بالعمل المشترك وبتطوير النقاش والصراع الهادف.

-الخلاصة: يجب أن نكتفي حاليا في مسألة توحيد الماركسيين اللينينيين بالتأكيد على ضرورة العمل المشترك معهم كأفراد والتنسيق معهم في إطار المنظمات النضالية لكن ليس كفصائل بل فقط كاتجاهات سياسية. إن الكلام عن توحيد "الحملم" كلام لا يقدم ممارستنا وسيبقينا نردد أطروحات لا علاقة لها بالواقع.

2)البرنامج المرحلي للمنظمة: ان البرنامج المطروح من طرف القيادة في الداخل ليس برنامجا مرحليا لأن الكلام عن برنامج مرحلي يعني أن المنظمة ستناضل من أجل تحقيقه ، وبالتالي أنها تتوفر على حد أدنى من التواجد الجماهيري يسمح بالنضال على هذا البرنامج. والحقيقة المرة هي أن ذلك غير حاصل وأن نضالنا لتحقيق البرنامج المرحلي لن يتعدى الدعاية له ، فالبرنامج حاليا يلعب دورا وحيدا هو إخبار الجماهير بأننا نساند مطالبها ومطامحها العادلة ، فلا هو يساهم في تعبئتها لأن التعبئة تتطلب حدا أدنى من العلاقات مع الجماهير ولا يمكن تصور تعبئة انطلاقا من إسقاط فوقي لبرنامج و لا نحن قادرون بفعل أي عمل نضالي لتحقيقه ، إذن هو إعلان عن طموحنا فقط. و إذا كنت أعتبر أن ذلك مسألة مقبولة تماما ، فإنني أعتبر أن الأهم هو تحديد برامج أكثر تواضعا انطلاقا من تجاربنا داخل القطاعات الجماهيرية التي نعمل داخلها وأن نعمل على النضال فعلا بجانب الجماهير من أجل تحقيق بعض مطالبها.

في نظري ، إن طرح برنامج مرحلي للمنظمة سابق لأوانه لأنه يقفز على الواقع ولا يراعي أننا لم نستطيع حاليا النضال وسط الجماهير الأساسية نظرا لعدم تجدرنا. ثم لا أظن أن برنامجا نطرحه ولكن لا نستطيع النضال عليه سيسمح –كما يطرح الداخل ذلك- بالتفاف الجماهير حوله. إن ما يسمح بالتفاف الجماهير هو بالضبط أن تتجدر وسطها- ولو نسبيا- وأن تناضل وسطها. آنذاك يأتي البرنامج كتتويج لمرحلة من التجدر والنضال وليدفع بهده العملية إلى الأمام. ثم كيف يمكن للجماهير أن تلتف حول برنامجنا ونحن غير متواجدين داخلها ؟ هل سيتم ذلك لأن قوى سياسية أخرى يمكن أن تتبنى برنامجنا ؟

كذلك أعتبر من غير الصحيح الطرح بأن البرنامج " سيفتح الباب أمام العمل المشترك لكافة المناضلين المخلصين...." لأن هؤلاء المناضلين المخلصين يجب أولا أن يكون لهم حد أدنى من التأثير على الجماهير وخاصة الطبقة العاملة والفلاحين ليتمكنوا من بعد القيام بعمل مشترك داخل هذه الجماهير.

وخلاصة القول أعتبر أن البرنامج المرحلي لا يجب حاليا تسميته ببرنامج مرحلي للمنظمة لأن المنظمة ليست في مستوى المرحلة بجانب الجماهير من أجل تحقيقه ، لكن يمكن استعماله في دعايتنا للتعبير عن تضامننا مع نضال الجماهير ومع مطالبها العادلة وللتعبير على استعدادنا للنضال المشترك مع المناضلين المخلصين لقضايا الجماهير ولإيجاد أرضية حد أدنى معهم بما يخدم مصلحة الجماهير ونضالها.

3) التنسيق بين قوى اليسار: إن كل مناضل مخلص لا يمكنه أن ينادي بجبهة القوى اليسارية ، لكن الواقع الحالي هو ليس فقط تشرذم هذه القوى ولكن وهذا أخطر هو تفسخ أغلبية فصائل "الحملم" أما الاختيار فما زال لم يقطع علاقته بالحزب وبالتالي لن يقبل أبدا التنسيق كتنظيم مع تنظيم آخر. فالكلام حاليا عن تنسيق القوى اليسارية (أي "الحملم"+ "الاختيار الثوري") لا يراعي الواقع ولن يؤدي إلى أية نتيجة.

ان ما يمكن القيام به حاليا هو العمل القاعدي المشترك وفي خضم هذا العمل في قطاعات جماهيرية يمكن أن تقوم تنسيقات ، لكنها ستظل بالضرورة تنسيقات خاصة بقطاع معين وستتم بين مناضلي ذلك القطاع دون أن ترقى إلى مستوى تنسيق بين إطارات.

في نظري أن الكلام عن تنسيق القوى اليسارية بمعنى تنسيق قيادي وقاعدي مسألة خاطئة على المستوى التكتيكي لأنه تحدد مهمة لا تتوفر شروط إنجازها على المستوى التكتيكي وستظل حبرا على ورق.

أن ندعو لمثل هدا التنسيق ونعبر عن رغبتنا واستعدادنا للقيام به شيء ، لكن أن نظن أن دلك ممكن على المستوى التكتيكي فذلك مثالية ومراهنة خاسرة مسبقا.

وخلاصة القول أن لا وحدة الماركسيين اللينينيين ولا تنسيق القوى اليسارية مسالة رغبة ذاتية للمناضلين اليساريين يكفي أن يتجاوز هؤلاء حلقيتهم لكي يتم التنسيق بينهم أو الوحدة.

إن ما سيفرض ذلك هو تجدر اليساريين في الجماهير وضرورة الجواب على مشاكلها وتوحيد نضالها. أما الآن وفي ظل تهميش اليساريين عن الجماهير ، لن تؤدي التنسيقات سوى إلى علاقات هشة (هذا إذا افترضنا إمكانية قيام هذه التنسيقات) لا ترتكز على المتطلبات الملموسة لتوحيد نضالات الجماهير ولكن فقط على الرغبة الذاتية لمجموعات اليساريين المعزولين عن الجماهير.

لا يمكن بتاتا التقدم لا على طريق توحيد الماركسيين اللينينيين (وليس "الحملم") ولا على طريق التنسيق بين القوى اليسارية دون أن تتقدم منظمتنا على طريق تجدرها في الجماهير وعلى الجماهير وعلى رأسها الطبقة العاملة والفلاحين لذلك فالكلام عن التنسيق اليساري أو وحدة "الحملم" كمهمة مطروحة للإنجاز حاليا مسألة خاطئة.

4) العمل الشرعي للمنظمة: إن فتح نقاش حول إمكانية تطوير العمل الشرعي للمنظمة مسألة هامة وضرورية لتطوير ارتباط المنظمة بالجماهير. ومع اتفاقي مع ما طرحه فرع الداخل في هذه النقطة ومع نقد الرفيق في القيادة لمبروك في هذه المسألة ، فإنني أسجل التأخير الخطير للمنظمة في هذا الميدان وعدم اهتمام الرفاق وخاصة رفاق الداخل بتطوير أساليب المنظمة والاستفادة من كل الإمكانيات التي يسمح بها العمل الشرعي. فإذا كانت بعض المجموعات الماركسية اللينينية تهتم فقط بتطوير النشاط الجماهير (نشاط ثقافي أساسا) وأسقطت من اهتمامها بناء تنظيم مركزي صلب عبر تطوير خط سياسي وبناء هياكل تنظيمية ، فإن منظمتنا لم تعمل منذ انطلاق عملية إعادة البناء سوى على بناء هياكلها و تجاهلت ضرورة الاستفادة من الإمكانيات الشرعية للتواجد وسط الجماهير. إن تصحيح هذا الانحراف الذي يساهم في سيادة الخط الداخلي ضرورة ملحة وان فتح النقاش الديمقراطي الواسع والهادف هو الوسيلة التي ستمكن من التقدم في هدا المضمار.

إن تطوير العمل الشرعي والربط المحكم بينه وبين العمل السري ضرورة يفرضها واقع الجماهير ورغبة المنظمة وأساسا الطبقة العاملة و الفلاحين.

5) موقف المنظمة من الحركات الإسلامية بالمغرب: لم يتطرق فرع الداخل لهذا الموقف. إن بلورة تكتيك جدي يتطلب الاهتمام بهذه المسألة خاصة وأن هذه الحركات قد أصبحت تتوفر على تأثير لا بأس به في بعض القطاعات الشعبية. لذلك يجب محاولة معرفة الظاهرة وفتح النقاش حول بعض المواقف الدي يجب اتخاده منها.

الرأي الثالث:

1)حول وحدة الحملم:

في كراس "من أجل التقييم والتقويم والتثوير والتنظيم والبلترة" تعرضت لكيفية توحيد الحملم ، وركزت في تصوري لكيفية إنجاز الوحدة على جانب الممارسة الثورية لإعادة البناء ، بينما القيادة في أرضيتها حول "القضايا التكتيكية" بنت تصورها لكيفية إنجاز الوحدة على المواقف النظرية.

فنظرة القيادة لهذه الوحدة نظرة مثالية ، فهي تظن أن وحدة الحملم "يجب بناؤها على أسس فكرية وسياسية" وظلت القيادة مثلا تكرر ذلك مند سنة 1979 ، شروط الوحدة في أسس من نوع: أولا يجب الاتفاق على كذا... وثانيا يجب الاتفاق على كذا...إلى آخره. فلم تسمح له مثاليته بالاستفادة من ظاهرة الانحلال والردة التي سقط فيها العديد من مكونات الحركة الماركسية اللينينية خلال السنوات الأخيرة ، الشيء الذي يثبت كم أن تبني مواقف نظرية محددة لا يصح أن يكون هو الأساس الوحيد للوحدة. ويمكن إعطاء بعض الأمثلة على مدى مثالية وسطحية "شروط الوحدة" التي سطرتها القيادة. فالشرط الأول والأساسي في نظر القيادة هو "تبني الماركسية اللينينية كمنظور للعالم ، كأداة للتحليل ، وكمرشد في العمل" وأن التعدد الكبير في المغرب (وفي العالم) للتيارات والاتجاهات والمذاهب التي تتبنى الماركسية اللينينية ، وعلى الخصوص التناقضات والصراعات الشبه -عدائية القائمة فيما بينها ، تؤكد مدى سطحية مثل هدا الشرط الأول. وعلى سبيل المثال ، فجماعة حزب التقدم والاشتراكية ، وجماعة أنوال يعلنون لمن يريد أن يسمع لهم أنهم شيوعيون ماركسيون لينينيون.

والشرط الثاني وهو: الاتفاق على طبيعة الثورة في المرحلة الراهنة ،أي الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية ، لكن القيادة هي نفسها لا تتفق على هذا الشرط ، اد انها طرحت مؤخرا في ارضيتها "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" طرحت: "ان الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية يمكن ان تندلع وتتقدم في إنجاز بعض مهامها بدون قيادة الطبقة العاملة ، فالقيادة تراجعت هنا (بدون أدنى تفسير جدي ومسؤول) عن موقف المنظمة الذي كان يدافع عنه في أرضياته مثلا خلال 77 و 78. وكانت القيادة آنذاك تضع هذا الموقف ضمن شروط الوحدة بين الماركسيين اللينينيين.

وواضح أن من لا يرهن إمكانية قيام الجبهة الوطنية الديمقراطية الشعبية بقيادة الطبقة العاملة ، فإنه يقبل عمليا بقيادتها من طرف طبقة أخرى مثل البورجوازية الوطنية أو البورجوازية الصغيرة. وقد سبق لي مرارا أن أوضحت أن البورجوازية الوطنية أو البورجوازية الصغيرة لا يمكنها أن تفجر أو تقود أوأن تنجح الجبهة الوطنية الديمقراطية الشعبية (مثلا في أرضية بعنوان "محاولة بناءالجبهة قبل بناء الحزب البروليتاري ، إنما تؤدي إلى بناء جبهة البورجوازيات" بتاريخ يونيو 1979. وكذلك في أرضية "حركة جوان 81 الثورية ، أحداث ودروس" وهذا خلاف جوهري.

والشرط الثالث هو: "الاتفاق على أسلوب العنف الثوري الجماهيري المنظم كأسلوب أساسي للقضاء على سلطة الكمبرادور وملاكي الأراضي الكبار" ومعلوم (في أرضية "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" أن صيغة العنف الثوري الجماهيري المنظم ، تعبر في رأي القيادة على الاستراتيجية الملائمة لحسم مسألة السلطة بالمغرب. ورغم أنني مع القيادة في منظمة واحدة ، فإنني لا أتفق معها تماما على هذا الشرط ، وربما رفاق آخرون ، فكيف به أن يطلبه كشرط للتوحد مع جامعات أخرى ؟

والشرط الخامس هو: "تبني المنظمة الموحدة للمركزية الديمقراطية" وهذا الشرط لا يعني شيئا كبيرا ، حيث ان القيادة مثلا تتبنى المركزية الديمقراطية ورغم دلك فإنني مثلا أجد نفسي دائما في تصارع مع القيادة (منذ نشأة المنظمة إلى حد الآن) حول التطبيق الفعلي للمركزية الديمقراطية (انظر على الأقل في هذا المجال سلسلة مقالات "ضد اختصار المركزية الديمقراطية")

فرغم ان القيادة اطلعت على فصل "مشروع خطة عمل" (من كراس: "من أجل التقييم والتثوير والتنظيم والبلترة") ، فإنها لم تستفد منه بما فيه الكفاية ، حيث لو تمعنت فيه لوجدت بعض الأفكار القائلة "إن محاولة تحديد الشروط المدققة التي يجب أن تبنى على أساسها وحدة الحركة الماركسية اللينينية ، سيكون حاليا في الحقيقة سابقا لأوانه" وكذلك"المقياس الحاسم في الحكم على جماعة أو منظمة من المنظمات المدعوة للوحدة ليس هو المبادئ التي تتفق عليها ، ولكنه مدى ارتباطها بجماهير العمال والفلاحين أساسا ، ومدى التزامها العملي بخط النضال الثوري الجماهيري".

حول البرنامج النضالي التكتيكي:

النقطة السادسة في أرضية القيادة تتعلق ب" البرنامج النضالي التكتيكي" وقد اعتبرته القيادة أنه "يشكل جزءا من برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية". وفي الحقيقة فإن البرنامج ليس بتكتيك ، و لا ببرنامج تكتيكي ولكنه برنامج نقابي او ما شابه ذلك ولا يكتسي أية صبغة ثورية مميزة ، والواقع أن حزب التقدم والاشتراكية والاتحاد الاشتراكي أو جماعة أنوال او الاتحاد المغربي للشغل أو الكنفدرالية الديمقراطية للشغل يمكن ان يتبنوه حرفيا. فنقطه الرئيسية هي:

1-المطالبة بتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية للجماهير

2- المطالبة بتحقيق الحريات الديمقراطية

3- مناهضة (نقد = مخلفات الاستعمار والسيطرة الامبريالية....

4- النضال من أجل (المطالبة = السلم الفوري والعادل في المنطقة....

5- دعم الشعب الفلسطيني...

6- التضامن مع جميع حركات التحرر..."

و المسألة التي لا تريد القيادة الانتباه اليها هي أنه إذا كان "البرنامج النضالي التكتيكي" (الذي تقترحه القيادة على الثوريين في المغرب) لا يرقى إلى مستوى وطبيعة البرنامج التكتيكي للقوى الاصلاحية ، فهذا معناه ، أن هؤلاء الثوريين أصحاب ذلك البرنامج التكتيكي لا يختلفون في الجوهر عن هؤلاء الإصلاحيين ، ولو اقسموا بأغلظ الإيمان أن لهم أهدافا ثورية أخرى.

وحينما تطمئننا القيادة بقولها: "هذا المشروع قابل للتغيير والإغناء" وحينما تدعونا القيادة إلى تكميل برنامجها التكتيكي ب "برنامج نضالي قطاعي" فإن ذلك لا يعمينا عن كون ما فعلته منظمة "إلى الأمام" وعموم الحركة الماركسية اللينينية منذ 1970 هو بالضبط الإلتزام بحدود مثل هذا البرنامج الثوري التكتيكي "اللطيف". فكانت النتيجة المعروفة: اي الفشل والتصفية. وغني عن البيان أنه لا داعي لتكرار التجربة الماضية.

والأطروحة الأساسية في تصور القيادة ، والتي لم تفصح عنها ، هي أن العمل على القضاء على النظام الرجعي غير مطروحة بعد في المرحلة التاريخية الراهنة. وهذا ما يظهر من قولها:" البرنامج الثوري (التكتيكي (....) تعمل المنظمة (.....) من أجل تحقيقه منذ الآن (....) اما في فترة الكفاح الثوري من أجل القضاء على النظام الرجعي (....) فإن البرنامج النضالي يلتقي مع برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية ، بعبارة أخرى ، فإن مهمة القضاء على النظام القائم غير مطروحة بعد.

وفي نقطة أخرى عرفت القيادة في نفس الأرضية "العمل الإصلاحي" بكونه هو الذي: "يزرع وهم تغيير الأوضاع السياسية القائمة". و حينما نرجع إلى تصور القيادة حول إمكانية تحقيق هذا البرنامج "البرنامج النضالي التكتيكي" نلاحظ أن تعريف القيادة للعمل الإصلاحي ينطبق على برنامجها التكتيكي ، حيث كتبت "هل يمكن تحقيق البرنامج الثوري التكتيكي في ظل النظام القائم ؟ إن تحقيق هذا البرنامج رهين بموازين القوى بين الجماهير الشعبية وأعدائها الطبقيين ، فإذا تحولت موازين القوى لصالح الجماهير ، فإن هذه الأخيرة ستتمكن من تحقيق أجزاء هامة من هذا

البرنامج". فالقيادة تؤكد إمكانية تحقيق أجزاء هامة من برنامجها في ظل النظام القائم عند تحول ميزان القوى لصالح الجماهير. لكن الأساسي هو كيف سيتحول ميزان القوى المذكور؟ أليس هذا التصور بإصلاحي؟

إن رأيي في هده القضية يختلف تماما ، حيث أعتقد أنه في ظل النمط الحالي يستحيل تحقيق ليس "أجزاء هامة" من ذلك البرنامج ، ولكنه يستحيل تحقيق لا النقطة الأولى منه ولا الثانية ولا الثالثة ولا الرابعة ولا الخامسة. و ما يقرب من ثلاثين سنة الماضية من تجربة النظام الحالي ،ومن تجربة الأحزاب السياسية فيه ، تؤكد ذلك ، ولا داعي للمزيد من محاولة تكرار تجربة الأحزاب التقليدية.

هل يجب الاكتفاء بإبقاء "البرنامج النضالي التكتيكي" في حدود مهام إصلاحية (بمعنى الاقتصار على محاولة انتزاع إصلاحات اجتماعية اقتصادية وسياسية) ، رغم أن "مشروع خطة عمل هو برنامج صغير (...) وجزء من التكتيك" (وليس التكتيك كله) فقد طرحت فيه مهمة "تهيئ شروط الإطاحة بالنظام القائم (...) وحشد قوى الجماهير الشعبية للكفاح ضد النظام والامبريالية المسيطرة (...) والإطاحة بسلطة البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار (....) وإقامة جمهورية ديمقراطية شعبية مبنية على مجالس العمال والفلاحين (..) تهيئ تحقيق الثورة الزراعية". وقد طرحت هذه المهمة في إطار برنامج جبهة القوى الثورية وليس في إطار مهام منظمة "إلى الأمام" وحدها ، لأن هذه المهمة بالضبط مطروحة في نفس الوقت على كافة الثوريين ، ولأن تطبيق هذه المهمة سيبقى مستحيلا أو فاشلا إذا لم تتعاون على إنجازه كل أو أغلبية القوى الثورية في البلاد. أما في البرنامج التكتيكي للقيادة فإن مسألة الاستيلاء على السلطة أو حتى مهمة التهيئ الجدي لها فإنها غير واردة ، الشيء الذي يبقى برنامجها في حدود إصلاحية ، وحتى في أرضية القيادة حول "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" فإننا لا نجد أي توضيح جدي حول مسألة الاستيلاء على السلطة ، والإشارة الوحيدة التي أوردتها القيادة هي التالية: "التحديد الدقيق للشكل أو الأشكال التي سيتخدها أسلوب العنف الثوري الجماهيري المنظم (الهادف إلى الاستيلاء على السلطة) يمكن القيام به في المستقبل ، أما في الفترة الحالية فإن تبني صيغة أسلوب العنف الثوري الجماهير المنظم كاف".

وحول تصور القيادة لأسلوب تعبئة الجماهير تقول: "في خضم النضال من اجل تحقيق هدا البرنامج يتنامى وعي الجماهير بمصالحها الحقيقية وبطبيعة أعدائها." لكن عدم تجاوز البرنامج التكتيكي الذي تقترحه القيادة لحدود النضال الإصلاحي يجعله غير كاف لإيصال وعي الجماهير إلى ذلك المستوى.

و أكدت القيادة أن هذا "البرنامج الثوري يسمح بالتفاف أوسع الجماهير حول هدا البرنامج للنضال من أجل تحقيقه". وهذا التصور غير مقنع بل لن تجربه الأحزاب التقدمية التي ناضلت بالمغرب خلال سنوات على برامج مطلبية مماثلة لم تنجح في "لف أوسع للجماهير" حول ذلك النوع من البرامج.

وأكدت القيادة أيضا أن مثل هذا البرنامج النضالي "يفتح الباب أمام العمل المشترك لكافة المناضلين المخلصين لقضية الجماهير مهما كانت انتماءاتهم السياسية" ، وهذا التصور غير مقنع أيضا ، إذ أن أمثال هذا " البرنامج التكتيكي" ظلت متوفرة ولم تكف أبدا (بالمغرب) لتكون أساس عمل مشترك بين مختلف التيارات والقوى السياسية المناضلة.

ولم تحدد القيادة الفترة الزمنية التي يجب تطبيق "البرنامج التكتيكي" خلالها ، هل هي سنة ، أم عشر سنوات ؟ ولم يحدد أهدافه ، هل هي تعبئة الجماهير ، أم هي فعلا انتزاع تلك الإصلاحات ؟ الشيئ الذي يبرر الغموض في أسس وأهداف هذا "البرنامج التكتيكي".

وكتبت القيادة ، يجب أن نكون مستعدين لممارسة كل الأشكال والأساليب النضالية ، هذا مثال على العبارات الغامضة الواردة في الأرضية ، لننظر للعمل الإرهابي مثلا أو للعمل في البرلمان أو أساليب نضال حزب التقدم والاشتراكية ، أو أساليب نضال جماعة أنوال ، إلى آخره ، فهي كذلك "أساليب نضالية" فهل تدعونا القيادة حقا للاستعداد لممارستها ؟.

مثال آخر على العبارات العديدة الغامضة الواردة في ارضية القيادة: "سبق للقيادة ان تعرضت للقضايا الأساسية في الثورة ببلادنا في الأرضية المعنونة "القضايا الإستراتيجية في الثورة بالمغرب" والتي تظل ثابتة نسبيا خلال مرحلة تاريخية بكاملها أو فترة طويلة من هذه المرحلة". لاحظ عبارة "تظل ثابتة" لكن عبارة "نسبيا" تأتي بعدها فتلغي عمليا معنى العبارة الأولى. لاحظ كذلك عبارة "خلال مرحلة تاريخية بكاملها" ثم عبارة "أو خلال فترة" التي تأتي من بعدها لتلغي ما سبق ذكره. فهل الإستراتيجية التي تطرحها القيادة "ستظل ثابتة" أم غير ثابتة ؟ وهل هي استراتيجية "مرحلة تاريخية بكاملها" أم إستراتيجية مجرد "فترة طويلة" ؟ الغموض هنا هو الواضح .

لكن الأكثر خطورة من هذا وذاك هو أن القيادة تؤكد في مقولتها المعروضة أعلاه أنها حددت "القضايا الأساسية في الثورة ببلادنا (..) والتي تظل ثابتة خلال مرحلة تاريخية بكاملها" ، بينما حين نرجع لأرضيتها المذكورة لنرى ما هي القضايا الأساسية التي تبقى ثابتة ، فإننا نجد أنها لا شيء كاستراتيجية ثورية أي انعدام الإستراتيجية الثورية هو عمليا الذي يجب أن يبقى حسب رأي القيادة ثابتا خلال مرحلة تاريخية بكاملها ، إذا أضفنا إلى ذلك افتقار أرضية القيادة حول "القضايا التكتيكية" إلى أي تكتيك تجديدي فعلي ، فإن النتيجة تكتمل في خلاصة واحدة هي العجز والغموض.

العمل في الشرعية:

لكي تثبت القيادة أطروحتها حول "العمل في الشرعية" كتبت ما يلي: "خلال السنتين الأوليتين من نشأة الحركة الماركسية اللينينية ، كان اهتمامها بالعمل الشرعي كبيرا جدا: إصدار مجلة انفاس كواجهة دعائية شرعية للحركة الماركسية اللينينية ، العمل في الجمعيات الثقافية ، إنشاء تيار الطلبة التقدميين (من دون أن يكون شرعيا) داخل

الحركة الطلابية ، قيام العديد من أطر الحركة الماركسية اللينينية بعمل دعائي شفوي مكثف (محاضرات ، ندوات) ، وهذه مغالطة. فالقيادة تريد جرنا إلى الايمان بإمكانية عمل المنظمة في الشرعية القانونية ، فتلجأ إلى محاولة إيهامنا أن الحركة الماركسية اللينينية كانت خلال السنتين الأوليتين من نشأتها تعمل في الشرعية. فلنحلل هذه الحجة:

. أنفاس لم تكن تصدر كمجلة شرعية للحركة الماركسية اللينينية ، وإنما فقط كنشرة ثقافية يكتب فيها بعض المثقفين كمثقفين (أو على الخصوص بأسماء مستعارة) ، وكان هؤلاء يحرصون على الظهور كأناس مثقفين لا غير ، وغير منظمين ، ومنذ اللحظة التي توضح فيها للأجهزة القمعية أن وراء أنفاس أناس ثوريين ومنظمين ، أسرعت إلى منعها وإلى متابعة أصحابها. فكيف تتوهم القيادة إمكانية حصول المنظمة على "واجهة دعائية شرعية" وإمكانية إصدار المنظمة كمنظمة لنشرة دعائية ؟.

. العمل في الجمعيات الثقافية على عكس ادعاء القيادة بدأ مع نشوء فصائل الحركة الماركسية اللينينية ، ولم يتوقف إلا مع تصفيتها. لكن الأساسي هو أن فصائل الحركة الماركسية اللينينية لم تكن تعمل شرعيا في تلك الجمعيات كتنظيمات أو كحركة ماركسية لينينية ، لكن مناضليها فقط هم اللذين كانوا يعملون في تلك الجمعيات كأفراد ، وكانوا يحرصون هم أيضا على الظهور كمواطنين عاديين ، غير منظمين.

. أما تيار الطلبة التقدميين ، فإنه كان في البداية مجرد لائحة انتخابية مشتركة في مناسبة انتخابات نقابة الطلبة أوطم (في المؤتمر 14 في 1971) ، ثم استمر بعد ذلك في اعتبار أنصار اللائحة المشتركة كتيار وسط الحركة الطلابية. لكن لا ذلك التيار الجبهوي ، ولا تيار الطلبة القاعديين الحالي لم يدعي ولم يتظاهر ولم يسمح النظام به قانونيا أبدا ، كامتداد تنظيمي شرعي للحركة الماركسية اللينينية.

. أما المحاضرات والندوات الشرعية التي وصفتها القيادة "كعمل دعائي شفوي مكثف قام به أطر الحركة الماركسية اللينينية" ، فلا بد من تدقيق أن الندوات القليلة والمحاضرات التي قام بها أطر الحركة الماركسية اللينينية قد نظمت أساسا داخل المؤسسات الجامعية التي كانت آنذاك في مد نضالي لا سابق له ، والتي كانت محرمة على قوات القمع التي لم تعرف حتى ما يجري داخلها. أما اليوم فإن تنظيم مجرد محاضرة تقدمية شيئا ما يعد من قبيل المستحيل تقريبا.

ورغم بقاء الأرضية غامضة على العموم ، فقد وردت عدة عبارات تشير إلى عمل المنظمة كمنظمة في الشرعية ، ومنها الأمثلة التالية: "العمل الشرعي الذي يمكن ان تقوم به المنظمات الثورية" ، "المنظمة سيمكنها بسهولة أن تقتبس من هذا البرنامج ، برنامجا دعائيا ونضاليا لعملها الشرعي". "البرنامج الخاص بالعمل الشرعي للمنظمة" ، "البرنامج النضالي التكتيكي المطروح في الأرضية (...) يمكن المساعدة على أساسه في إطار العمل النضالي الشرعي". "من الممكن أن تطرح بشكل مباشر تصورات المنظمة ومواقفها مع تغيير بعض الصيغ (...) في إطار العمل الشرعي" وفي الجملة التالية

تتأسف القيادة على كون المنظمة لا تقوم كمنظمة بعمل شرعي "إن العمل في الاطارات الجماهيرية هو تقريبا العمل الشرعي الوحيد الذي تقوم به المنظمة حاليا ، وحتى هذا العمل ، فإن الذين يقومون به مباشرة هم أعضاء المنظمة والمرتبطين بها وليس المنظمة كمنظمة"!

وطرحت القيادة "من الممكن ان تطرح مباشرة تصورات المنظمة ومواقفها مع تغيير بعض الصيغ ، وما تتناساه القيادة هو أن تغيير الصيغ هو لا أقل ولا أكثر تغيير لتلك المواقف نفسها. فمثلا تغيير شعار "الثورة الديمقراطية الشعبية" بعبارة" حكم ديمقراطي شعبي". كما تقترح القيادة ليس مجرد تغيير طفيف ولكن الفرق بينهما يصبح هو الفرق بين شعار ثوري وشعار إصلاحي.

و ما تنساه ، او تتناساه القيادة (وما ظلت مجمل القوى السياسية الاصلاحية ، بما فيها جماعة أنوال ، تتجاهله ، هو أن العمل في الشرعية القانونية ، لا يتعلق لا بالقانون المزعوم ولا بالهامش الديمقراطي المزعوم ، بل بالأساسي هو أن طبيعة البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار ، لا تقبل ولن تقبل ولو دقيقة واحدة بوجود شخص أو تيار أو تنظيم يقوم بأعمال ثورية تهدد مصالحهم الطبقية ، أي بأعمال تمشي في اتجاه توعية وتنظيم الكادحين المستغلين ، وتهيئهم للصدام الطبقي مع أعدائهم. فنكران هذا الواقع في الوقت بالضبط الذي نشاهد فيه العديد من الأمثلة القمعية الشرسة والمفضوحة (مثل تصفية الحركة الماركسية اللينينية ، إطلاق الجيش للنار على المتظاهرين في 20 جوان 81 ، تصفية الكنفدرالية الديمقراطية للشغل ، تفتيت الاتحاد الاشتراكي ، ضرب تيار الطلبة القاعديين ، اعتقال الجماعات الدينية) ضد أدنى التحركات الفكرية أو النقابية والسياسية المعارضة للنظام القائم ، سيكون من المثالية العمياء.

أما إذا كانت القيادة فعلا تحصر ، أشكال العمل الشرعي التي تراها ملائمة وممكنة في الظرف الراهن" في 1-" العمل في الإطارات الجماهيرية" كأفراد ، 2- المشاركة في "المحاضرات والندوات" كأفراد دائما ، إصدار"مجلة ثقافية-سياسية" كمثقفين أفراد ، فإن تلك الثرثرة الواردة في أرضية القيادة لم تكن ضرورية لإقناعنا بأن تلك الأشكال المحددة الواردة فعلا ، (انظر كذلك" مشروع خطة عمل" في كراس" من أجل التقييم والتقويم والتثوير والتجميع والبلترة").

العلاقة بين تحليل الواقع وطرح مهمات تغييره:

بتركيز ، ما هو التكتيك الذي تدعونا القيادة إليه ؟ مكونات هذا التكتيك هي التالية:

1-بناء المنظمة ، 2- العمل في الشرعية 3- توحيد الحملم ، 4- التنسيق بين القوى الثورية ، 5- برنامج مرحلي جوهره:

-المطالبة بتحسين أوضاع الجماهير.* المطالبة بالحريات الديمقراطية.* المطالبة باسترجاع سبتة ومليلية.* المطالبة بالسلم الفوري.* التضامن مع الشعب الفلسطيني.* التضامن مع حركات التحرر. فهل هذه المكونات تشكل تكتيكا ثوريا ؟

ان هذه المكونات لا تكفي لتشكيل تكتيك ثوري فعلي ، (لهذا حينما طرحت مثل هده المكونات نسبيا ، بالاضافة إلى أخرى أكثر دقة وتقدما في "مشروع خطة العمل" فإني لم أسمح لنفسي بتسميتها تكتيكا ثوريا). خاصة و أننا إذا رجعنا إلى آخر تحليل سياسي للقيادة (المعنون ب: "حول تصورات الوضع في المغرب خلال عام 81")، نجده يتنبأ بانفجار حاد لعدة تناقضات.

فقد جاء في ذلك التحليل: "وإذا كانت التناقضات في صفوف البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار بعد اندلاع مسلسل نيروبي الذي التف حوله كافة القوى الشوفينية الرجعية والإصلاحية باستثناء الاتحاد الاشتراكي ، فإذا استمرت الحرب بضراوة ومنعكساتها المتصاعدة على الصعيد الداخلي بالخصوص ، سيؤدي بالضرورة إلى بروز هده التناقضات مجددا وربما انفجارها بشكل عنيف". ثم جاء فيه: "لن تظل التناقضات داخل البرجوازية الكمبرادورية وملاكي الأراضي الكبار بدون انعكاسات على قيادة الجيش المتحكمة في هذه المؤسسة". وجاء فيه أيضا: "مهزلة نظام التناوب على الحكومة بين مختلف الأحزاب الرجعية وذلك حتى لا تؤدي التناقضات في صفوف الرجعية إلى الانفجار". وجاء في ذلك "أن هدا الأسلوب (أي أسلوب تصعيد القمع ضد الجماهير والقوى المناضلة بجميع اتجاهاتها سيؤدي بالضرورة إلى احتداد الأزمة السياسية والاقتصادية وإلى انفجارها بشكل أو بآخر". أضف إلى ذلك كله أن "النفوذ السياسي للإمبريالية الفرنسية ببلادنا يعرف بعض التراجع لصالح نفوذ الامبريالية الأمريكية".

لنرجع الآن إلى التكتيك الثوري الذي اقترحته القيادة في أرضية "القضايا التكتيكية" والذي سبق تلخيصه في الفقرات السابقة. ولنبحث فيه بدقة ، هل أخدت القيادة بعين الاعتبار بنتائج تحليلها السياسي هذا في "التكتيك الثوري" الذي وضعته مؤخرا والذي اقترحته لكي يصادق عليه فرع الداخل ؟ الجواب هو لا تماما ، بل المثير للانتباه هو أن هناك استقلالية تامة بين "التحليل السياسي" و "التكتيك الثوري" ، وبالتالي فنحن أمام مجرد نصوص أدبية أو "إنشائية" للقيادة ، مثلها مثل العديد من النصوص التي ألفناها منها منذ نشأة المنظمة ، فما الفائدة إذن من الموافقة أو عدم الموافقة على نصوص تبقى مجرد نصوص بعيدة عن التفاعل مع الواقع ؟

خلاصة:

بقيت الأرضية غامضة وكان هدف القيادة هو انتزاع اتفاق المنظمة على قرار غامض هو "العمل في الشرعية" لتطبيق هدا الموقف فيما بعد في خطط ربما يصعب حاليا طرحها داخل المنظمة.

والسؤال المطروح هو: هل يمكن حاليا في ظل النمط الاستبدادي القائم أن تعمل منظمة ثورية ماركسية كمنظمة بشكل علني مسموح به قانونيا: الجواب الذي يفرضه الواقع هو لا تماما. لكن القيادة تدعي العكس في أطروحتها حول العمل في الشرعية.

إن الفصل المخصص للعمل في الشرعية ، هو نفس الأرضية (بعنوان "العمل الشرعي ، افكار وإشكالات" صدرت في الشيوعي العدد 4) التي سبق ان طرحها رفيق من القيادة باسمه الخاص. وقد انتقدت هذه الأرضية في كراس "من أجل التقييم والتقويم والتثوير والتجميع والبلترة" في فصل " مشروع خطة عمل" وطرحت فيه بديلا حول "كيفية استغلال امكانية العمل الديمقراطي المسموح به قانونيا" لكن القيادة لم تستفد من تلك الانتقادات ،

بل الاستفادة الوحيدة التي قامت بها هي أنها ازالت من اطروحتها العبارات اليمينية المفضوحة ، وحافظت على نفس الجوهر ، وكمثال على تلك العبارات اليمينية ، ورد في الأرضية:

على صعيد "الإستراتيجية يمكن للمنظمة في إطار الشرعية أن تطرح تحليلها للطبقات وللتناقض الرئيسي". "فيما يخص برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية" يمكن الدفاع عليه برمته ، باستثناء مسالة السلطة" وأضاف كذلك "على الصعيد التكتيكي يمكن للمنظمة ان تدافع على البرنامج النضالي المرحلي". إذن فكل شيء (حسب الأطروحة) باستثناء مسألة السلطة من استراتيجية وتكتيك ممكن الدفاع عليه في الشرعية. فما هو سر هذا التصور اليميني والمثالي ؟ سره هو أنه يظن أن جوهر الديمقراطية هو الدفاع على مواقف سياسية. بينما جوهر أية ديمقراطية سواء كانت ممنوعة أو مسموح بها هو ترجمة المواقف السياسية إلى أعمال. فإذا لم تقتنع بعد القيادة بهذه الانتقادات النظرية ، فلتقتنع عمليا بإفلاس تجربة جماعة أنوال ، لأن ما فعلته جماعة أنوال هو بالضبط التطبيق الممنهج لأطروحة العمل في الشرعية.

جوهر الاستراتيجية وجوهر التكتيك اللذين ظلت القيادة تدافع عنهما هما:

الإنتظارية ثم الإنتظارية ، أي الدفاع على الثورة في مجال الكلام ، أما في مجال العمل فهما البقاء في حدود معارضة فكرية خجولة ومتحفظة.

لنتساءل: ماذا يميز منظمتنا "إلى الأمام" إلى حد الآن عن قوى إصلاحية مثل الاتحاد الاشتراكي: هل هو تبني الماركسية اللينينية: حتى الاتحاد الاشتراكي يتبنى الاشتراكية العلمية ، هل هو الاتفاق على الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية ، وبناء حزب الطبقة العاملة ؟ فحتى الاتحاد الاشتراكي او حزب التقدم والاشتراكية يتفق على ذلك او يمكنه بسهولة الاتفاق على ذلك. لنرجع إلى أرضية القيادة حول الاستراتيجية و إلى ارضيتها حول التكتيك ، وسنجد أن كل مهام العملية الراهنة التي تدعونا القيادة لها لا تختلف في شيء عما ظل الاتحاد الاشتراكي أو الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أو حزب التقدم والاشتراكية يفعلونه. والفرق بين منظمة "إلى الأمام" (تحت مسئولية القيادة) وبين القوى الإصلاحية هو أن منظمة "إلى الأمام" تتكلم عن التجديد (ولكن فقط في المستقبل البعيد جدا) وأنها لا تريد فعلها او تهيئها جديا ، بينما القوى الإصلاحية تتكلم عن الإصلاحية وتطبقها.

إن القيادة لا تتصور الثورة إلا بعد 20 أو 30 سنة ، بينما أنه من الممكن ومن الواجب إذا وفرنا في أنفسنا الإرادة والشجاعة الثوريتين أن نهيئ وان ننجز الثورة في ظروف لا تتعدى خمسة او ثمانية سنوات والظروف الموضوعية ناضجة لذلك ، ولتحقيق هذا يجب امتلاك وتربية شيء خاص لا يمكن لا شراءه ولا أخده من الكتب ، هدا الشيء هو العزيمة والشجاعة أي الجرأة على التفكير وعلى الابتكار ، والجرأة على النضال ، والجراة على الانتصار.

و إذا أكدت على جانب الارادة والاستعداد فهذا يعني بأنني أغفل جانب الشروط المادية والاجتماعية ، وإنما يعني أنني أعتبر الأوضاع الراهنة في البلاد ناضجة للسماح بنمو سريع وكيفي للعمل الثوري ، إذا عرف الثوريون كيف يتعاملون مع الواقع.

نقاش ارضية "التجدر وسط الطبقة العاملة"

الأرضية المتعلقة "بالعمل وسط المثقفين" الصادرة في الشيوعي 4 ، لا أوافق عليها أساسا لأنها غامضة وغير ممنهجة ، لأن المثقفون ليس هم : التلاميذ+ الطلبة+ المهندسون+ التقنيون+ رجال التعليم. وإن العمل في هده الفئات من البرجوازية الصغيرة (مع العلم انني لا أدخل التلاميذ بالضرورة ضمن البرجوازية الصغيرة) يطرح مشاكل كان من اللازم ابرازها وتحليلها وايجاد حلول لها ، وإذا كان من غير الصحيح ان نرفض بشكل مطلق ، ولو حاليا ، العمل في اوساط البرجوازية الصغيرة المؤهلة للثورة ، فإن الاتفاق على مهمة هذا العمل مشروط بتحديد (اكثر ملموس) لحجمه ولنوعه بالمقارنة مع العمل في الطبقات والفئات الأخرى ، (الطبقة العاملة ، الفلاحون ، اخ...) لهذا يجب في رأيي ليس فقط إعادة صياغة هذه الأرضية ، ولكن إعادة التفكير والتحليل في هذا الموضوع.

في مسألة القيادة

في موضوع مسألة القيادة ، لم يسبق لي أن طرحت موقفا عمليا واضحا ومركزا ، وبالتالي فإني أعرضه هنا:

1)- نظرا لأنه من مجموع 12 عضوا في القيادة في البداية ، لم يبق عمليا سوى 2 ، أما العشرة فإنهم انسحبوا من المنظمة (باستثناء واحد ألغيت عضويته من القيادة لأنه سلم نفسه للأجهزة القمعية ، وآخر ستصبح استقالته من القيادة سارية المفعول منذ انتهاء فرع الداخل ، وإن كان لا يشارك عمليا في القيادة منذ مدة هامة).

2)- ولأن ما تبقى من القيادة ليس في مستوى تحمل المسئوليات القيادية ، إذ أن أحد العضوين الباقيين من اللجنة الوطنية القديمة عبر على أنه ليس في مستوى تحمل المسئوليات القيادية ، كما عبر الثاني منهما عن الضعف أو الافتقار إلى التجربة اللازمة[2].

2 ـ رغم أن الفقرة تفضح الوضع الذاتي للقيادة آنذاك إلا انها غير دقيقة من حيث المعطيات التاريخية حول القيادة التي أفرزتها الندوة الوطنية الأولى للمنظمة المنعقدة يومي 31دجنبر 1971 و 1يناير 1972 ، للمزيد من الاطلاع انظر وثيقة "مسلسل تصفية المنظمة الماركسية اللينينية المغربية "إلى الأمام".....الذي يصدرها موقع "30غشت".

3)- ولأن القيادة تتحمل مسؤولية انحراف وفشل وتصفية منظمة "إلى الأمام".

4)- ولأن فقدان المنظمة لقيادي حقيقي يرتبط بفقدانها لخط سياسي حقيقي محسوم بشكل مركزي ديمقراطي واضح للجميع في مؤتمر وطني(أو ما يعادله). ولأن مشكل القيادة لا يمكن فصله عن مشكل المؤتمر الوطني. ولأن حل مشكل القيادة ومشكل الخط السياسي لا يمكن حله سوى عبر مؤتمر وطني.

5)- ولأن ما تبقى من القيادة لا يتواجد بالميدان.

نظرا لكل ذلك ، فإن الحل الانتقالي المؤقت ليس هو تطعيم القيادة وإنما هو:

* تقديم ما تبقى من القيادة لاستقالته ، أو تقرير حله من طرف قيادة الفرع في الداخل.

* قسم فرع الداخل (والذي ليس مجرد فرع ، ولكنه المنظمة نفسها أو الجسم الأساسي من المنظمة الجديد) المنتخب في الندوة يقوم بدور قيادة وطنية مؤقتة إلى حين عقد مؤتمر وطني في أقرب الآجال الممكنة ، الشيء الذي لا يمنع طبعا جميع الأعضاء الآخرين ، حيثما كانوا ، من أن يساعدوا القيادة المؤقتة الجديدة باقتراحاتهم او انتقاداتهم.

الرأي الرابع:

1)-مقدمة

تعبر أرضية "ملخص آراء حول قضايا التكتيك ، عن وجهة نظر رفاق في الأرضية المعنونة "القضايا التكتيكية في خط المنظمة" ، أريد هنا ومن أجل إغناء النقاش ان أبدي بعض الملاحظات النقدية حول ما ورد في "ملخص آراء" من أفكار وآراء حول التكتيكات التي يجب أن تحددها المنظمة لنفسها.

إن النقاش الذي يدور حاليا وسط المنظمة حول القضايا التكتيكية يعد مسالة جد هامة وليس ترفا فكريا. إن تحديد تكتيكات سديدة من طرف أية منظمة سياسية يعتبر إحدى الضمانات الأساسية لتطور تلك المنظمة. ولهذا لا بد ان يهتم الرفاق ويساهموا بفعالية كل حسب طاقاته في النقاش الجاري حول القضايا التكتيكية ، إن نقاشا شاملا حول مجمل القضايا التكتيكية للمنظمة يعد مسألة جديدة في تاريخ منظمتنا ،لذا ، فإن هذا النقاش لن يخلو من بعض المنزلقات ومن بعض الغموض ، وهذه مسألة طبيعية لا يجب أن تخيفنا أو تثنينا عن خوض هذا النقاش بجرأة وبكل ما يتطلبه من عمق ولي اليقين بأن هدا النقاش سيؤدي إلى نتائج إيجابية بشرط ان يكون نقاشا رفاقيا يهدف إلى الاقناع والاقتناع ، ان نبتعد عن الانفعال والتشنج والتعصب الفكري وان نلتزم بالأساليب الديمقراطية والعلمية في النقاش والبحث عن الحقيقة.

قبل المرور إلى نقاش الآراء الملموسة حول مختلف القضايا التكتيكية أريد ان أشير هنا إلى مسألة لا بد من أخدها بعين الاعتبار أثناء مناقشة أرضية القيادة حول التكتيك ، هي أن هذه الأرضية لا يمكن عزلها عن مجمل الأرضيات

الأخرى ، التي صاغتها القيادة في المدة الأخيرة ،ويتعلق الأمر بالخصوص بنصي "القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية" والتحليل السياسي المعنون "حول الوضع في المغرب خلال عام 81" فالمنظور التكتيكي للقيادة لا يمكن عزله عن المنظور الاستراتيجي وعن تحليله للظرف السياسي وعلى سبيل المثال لا يمكن فهم البرنامج المرحلي التكتيكي بمختلف محاوره ونقطه بدون الرجوع إلى التحليل السياسي ولا يمكن فهم المهمة الرئيسية للمنظمة بدون الرجوع إلى كل ما ورد عن الحزب في الأرضية حول الاستراتيجية. ومن جهة أخرى إن الأرضية حول التكتيك كانت بشكل عام تطرح عند التعرض لكل قضية من قضايا التكتيك الأسس النظرية والسياسية للمهام التكتيكية المطروحة. إلا أنني أسجل مع أحد الرفاق بأن القيادة لم تتعرض بشكل مباشر في الأرضية حول التكتيك لإحدى الأسس الهامة التي ينبني عليها أي تكتيك سديد ،ويتعلق الأمر بالتقييم الموضوعي للوضع الذاتي للمنظمة ، للحملم وللحركة الثورية. إن ما ورد بصدد هده المسألة سواء في التحليل السياسي أو في النص حول التكتيك غير كاف ولابد من تجاوز هدا النقص.

وأخيرا أسجل أن أرضية القيادة تتعرض لمجمل القضايا التكتيكية سواء منها الداخلية أو الخارجية التنظيمية الدعائية أو النضالية. إن القضايا التكتيكية في خط المنظمة لا تنحصر ، كما يعتقد الرفيق في الرأي الثالث ، في البرنامج التكتيكي ، وأن القضايا مثل وحدة الحملم والتنسيق الثوري وبناء المنظمة تدخل هي الأخرى ضمن القضايا التكتيكية الراهنة للمنظمة.

2)- المهمة الرئيسية:

ان القيادة تعتبر منذ مدة أن المهمة المركزية لكافة الرفاق المغاربة هي المساهمة في بناء مستقبل الطبقة العاملة ، وتعتبر كذلك أن المهمة الرئيسية لأعضاء المنظمة هي إنشاؤها كمنظمة ثورية مكافحة صلبة متجدرة وسط الطبقة العاملة والفلاحين. وهنا يجب الانتباه إلى أن المهمة المركزية المطروحة بالنسبة لكافة الثوريين المغاربة ، مهما كانت مواقعهم التنظيمية ، بينما نتحدث عن المهمة الرئيسية بالنسبة لأعضاء المنظمة.(تم نقل الجملة كما هي في النص الاصلي).

ان الثوريين المغاربة في الفترة الراهنة كما في المستقبل ، ستكون لهم مهام متعددة منها بناء الحزب البروليتاري ، بناء الجبهة الوطنية الديمقراطية الشعبية ،بناء الجيش الشعبي ، بناء السلطة الشعبية ، بناء ثقافة وطنية ديمقراطية شعبية ، بناء اقتصاد وطني ، لكن المهمة التي ستظل في مركز اهتمامهم طيلة مرحلة "الثودش"وخلال مرحلة الثورة الشعبية كذلك هي بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة ، إنها المهمة الاستراتيجية التي تتمحور حولها مجمل المهمات الأخرى وهذا ما تجسده صيغة المهمة المركزية للثوريين المغاربة هي بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة.

أما بالنسبة لذلك الجزء من الثوريين المنضوين في منظمة "إلى الأمام" أي أعضاء "إلى الأمام" فان مهمتهم الرئيسية هي البناء السياسي والتنظيمي ل "إلى الأمام" كمنظمة ثورية مكافحة صلبة متجدرة وسط الطبقة العاملة والفلاحين. وهذا يعني أن المهام الأخرى مثل وحدة الحملم أو التنسيق الثوري الخ هي مهام ثانوية نخضعها للمهمة الرئيسية مع التاكيد على أن ثانوية مهمة محددة لا يعني هامشيتها أو تفاهتها.

رغم الأهمية الكبرى للنقاش حول المهمة المركزية والمهمة الرئيسية ،فإن الرفيق الثالث هو الذي أثار وحده هذه المسالة وبشكل جزئي أثناء النقاش.

فمن جهة أولى إن الرفيق يعتبر "أن المهمة المركزية هي إنشاء المنظمة والمهمة الرئيسية هي بناء الحزب البروليتاري ، وذلك ،فإن المهمة الرئيسية تتطلب وقتا أطول من الوقت الذي تتطلبه المهمة المركزية ، والتي تعني المهمة المباشرة الحالية".

فعلاوة على ما طرحته أعلاه والذي يجيب في رأيي على نقد الرفيق ، فإنني أضيف أن الرفيق يفكر كما لو كانت المهمة الرئيسية والمهمة المركزية مطروحة فقط بالنسبة لأعضاء المنظمة (وهذا منطقي في تصور الرفيق الذي يعتبر بأن منظمتنا تشكل نواة الحزب البروليتاري ،وأنها هي التي ستتحول إلى الحزب البروليتاري) ،وثانيا إن عامل الزمان ليس في نظري العامل الذي يسمح بالتمييز بين ما هو رئيسي أو ما هو مركزي ، فما هو مركزي يمكن أن يكون رئيسيا أو ثانويا. وعلى سبيل المثال رغم أن مهمة بناء الحزب هي المهمة المركزية للثوريين ، فإن هذه المهمة تكون في ظروف محددة ، ظروف الاستيلاء على السلطة مثلا ، ثانوية بالمقارنة مع القضاء على السلطة القائمة وبناء السلطة الشعبية.

من جهة ثانية إن الرفيق يعتبر أنه لا داعي لتبني شعار "بناء المنظمة كمنظمة ثورية مكافحة صلبة ومتجدرة وسط الطبقة العاملة والفلاحين" وأنه يجب الاكتفاء بشعار "بناء المنظمة كمنظمة ثورية" لأن ذلك يتضمن كل القضايا التي جاءت في الشعار السابق ، بالإضافة إلى أنه يعطي مكانة بارزة لكلمة الثورية" على عكس الشعار الأول الذي يعطي معنى هامشي لكلمة الثورية" إنني لا أعتقد ان الثورية مهمشة في الشعار الأول بينما هذا الشعار يسمح بتجسيدها في خصائص ملموسة يجب العمل على توفيرها في المنظمة في الظرف الحالي ، وهذه الخصائص هي الكفاحية والصلابة والتجدر وسط الطبقة العاملة والفلاحين ، والشعار الأول يعطي صورة ناصعة لواقع المنظمة الذي يجب تجاوزه ، ضعف الكفاحية ، الهشاشة (او ضعف الصلابة) والطابع البرجوازي الصغير لتشكيلتها الطبقية: إن الشعار المجسد للمهمة الرئيسية وفي صيغته المطولة يذكرنا في كل لحظة بمهامنا الحيوية ، بناء منظمة صلبة ، بناء منظمة مكافحة ، تجدير المنظمة وسط الطبقة العاملة والفلاحين ، وهذا ما يسمح به الشعار المقترح من طرف الرفيق ، والذي يكتفي بطرح عام ، عوض ان يجسد المهام الحيوية الملموسة.

3) البرنامج المرحلي:

إن مجمل الرفاق أصحاب "ملخص آراء" يتفقون على مضمون البرنامج المرحلي ، لكن ما يهمني هنا هو مناقشة آراء الباحث الأول إلا أنه يتفق عليه كبرنامج دعائي ، وليس كبرنامج مرحلي.

وقبل الدخول في النقاش أذكر ببعض ما جاء في أرضية "القضايا التكتيكية" حول البرنامج المرحلي:

"إن البرنامج المرحلي التكتيكي ليس سوى التركيز الملموس للمطالب والمطامح الجماهيرية الأكثر إلحاحا ، والتي تكون الجماهير مستعدة أو على أهبة الاستعداد للمساعدة من أجل تحقيقها" ...وتضيف الأرضية: "يطرح على المنظمة تحديد برنامجها المرحلي التكتيكي في كل فترة من فترات تطور الصراع الطبقي ، وذلك من أجل المساهمة في تقديم كفاح الجماهير وقيادتها كلما أمكن دلك.

هكذا ، تم تحديد البرنامج المرحلي وهو برنامج يجب أن يكون نابعا من واقع الجماهير ومن استعداداتها ، ودور المنظمة ليس هو فرض برنامج مرحلي من الفوق ، وانما الانطلاق من التحركات المرحلية الملموسة للجماهير ومن استعداداتها الفعلية من أجل الصياغة البرنامجية للمطامح الملحة للجماهير. إن هذا البرنامج مطروح إذن للنضال على أساسه ، وليس فقط للدعاية ، فالبرنامج الدعائي ، بالإضافة إلى بنود البرنامج المرحلي ، يتضمن كافة بنود برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية ، بما في ذلك الدعاية للثورة الديمقراطية الشعبية ، كما يتضمن الدعاية للبرنامج الأقصى للمنظمة: الثورة الاشتراكية ودكتاتورية البروليتاريا ، ويتضمن كذلك الدعاية لمختلف القضايا الاستراتيجية في الثورة المغربية إلخ...

ان البرنامج المرحلي ، لا يمكن تبرير وجوده ،إلا كبرنامج يتم النضال على أساسه ،وتهيئ الشروط حالا للنضال على أساسه من طرف المنظمة ، ومن طرف كل المناضلين المرتبطين بها من قريب أو من بعيد. لهذا كان على الرفيق أن ينتقد البرنامج من هذا المنطلق ، فيبين ما هو ثوري في هذا البرنامج ،ولماذا لا يمكن للمنظمة وللمرتبطين بها أن يناضلوا على أساسه. عوض دلك ، فقد اعتبر الرفيق "أن طرح برنامج مرحلي للمنظمة سابق لأوانه لأنه يقفز على الواقع". إنني أعتبر أن طرح برنامج مرحلي للمنظمة مسألة ضرورية بالنسبة لأية منظمة تريد أن تناضل مهما كان ضعف هذه المنظمة ، وما يمكن الاختلاف حوله هو مضمون هذا البرنامج ، وليس وجوده.

ان المنظمة في حاجة للتمييز بين ما يجب النضال من أجله حالا ، ما يجب تهيئ الشروط للنضال من أجله في أقرب وقت ، ما يجب تهيئ الشروط للنضال من أجله على المدى البعيد ، إن عدم القيام بهذا التمييز يؤدي بالضرورة إلى الخلط بين البرنامج المرحلي التكتيكي وبين برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية ، وبين البرنامج الدعائي.

إن عدم تحديد المنظمة لبرنامج مرحلي سيؤدي بالضرورة إلى التخبط ، إلى إغفال مهام نضالية يمكن النضال من أجلها أو إلى طرح مهام للنضال لم يحن الوقت بعد للنضال من أجلها. وخلافا لما يعتقده الرفيق فإن البرنامج المرحلي لن يكون "تتويجا لمرحلة من التجدر والنضال" ولكنه أحد شروط التجدر والنضال. فهل يمكن للمنظمة أن تتجدر وأن

تناضل مع الجماهير إذا لم تحدد مثلا هل الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية أو الاشتراكية مهمة مرحلية او دعائية ؟ ألم يحن الوقت للاستفادة من تجربة المنظمة وتجاوز الخلط بين ما هو استراتيجي وما هو تكتيكي ، بين ما هو دعائي وبين ما هو مرحلي ؟ إنني أعتبر أن إحدى شروط هدا التجاوز يكمن بالذات في تحديد برنامج مرحلي واقعي. وهذا هو ما يجب أن يصبح محط نقاش عوض مناقشة ضرورة أو عدم ضرورة البرنامج المرحلي.

4) وحدة الحملم:

- إن أول مسألة يجب أن تطرح هي التعريف بالحملم ، هناك تعريفين رئيسيين:

-بالنسبة للتعريف الأول: إن الحملم هي مجموع الفصائل التي تشكلت تاريخيا مند بداية السبعينات كمنظمات أو مجموعات ، والحملم تشكلت تاريخيا في منظمة "إلى الأمام" ومنظمة " 23 مارس" ومنظمة "لنخدم الشعب". أما الآن فحسب هدا المنظور ، فإن الحملم لم يعد لها وجود ولا توجد سوى منظمة "إلى الأمام". وخارج "إلى الأمام" ليس هناك سوى بعض أو مجموعات من المثقفين تتبنى الماركسية اللينينية.

- أما التعريف الثاني وهو التعريف الذي أتبناه وهو أن الحملم تتكون من كافة المنظمات والمجموعات والعناصر الثورية التي تتبنى الماركسية اللينينية كأساس نظري وكمرشد في العمل ، والتي تعمل من اجل بناء الحزب البروليتاري كمهمة لا تقبل التأجيل.

- عند انفجار أزمة الحملم منذ بضع سنوات ، قامت العناصر والمجموعات التصفوية ، استنادا على انفجار بعض المنظمات والمجموعات بالطعن في شرعية الحملم ، ومنهم من اعتبر ان الحملم مجرد "تطفل على الصراع الطبقي". وقد رأى هؤلاء التصفويين في أزمة الحملم تأكيدا لأطروحاتهم. وقد عجزت العناصر الصامدة داخل الحملم على مواجهة الأطروحات التصفوية ، وذلك بسبب منظورها وتصورها للحملم كمجموعة من المنظمات محددة تاريخيا. وأعتقد شخصيا أن التصور المبني على التحديد الأول للحملم (باعتبارها تساوي "إلى الأمام"+ "23 مارس" + "لنخدم الشعب") لم يكن في استطاعته مواجهة الأطروحات التصفوية. أما التصور الثاني فهو يعتبر أن وجودا لطبقة عاملة كطبقة مستقلة المصالح والأهداف مسألة لا جدال فيها ، وأن ضرورة بناء حزبها المستقل مسألة لا جدال فيها كذلك ، من هنا تنبع الضرورة التاريخية لحركة اجتماعية فكرية سياسية تنظيمية تهدف إلى بناء هدا الحزب ،وهذه الحركة هي الحملم. إن المشروعية التاريخية للحملم (او الحركة الثورية المغربية) نابعة إذن من الضرورة التاريخية لبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة ، هذا الحزب الغير موجود لحد الآن. أما المكونات الملموسة للحملم ، فهي تختلف من فترة إلى أخرى ، فهناك فصائل ثورية تبرز للوجود وهناك أخرى تندثر والحملم باقية بقاء ضرورة بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة. إننا نلاحظ تفكك منظمتي " 23 مارس" ، و "لنخدم الشعب" ، ويمكن للمنظمة "إلى الأمام" كذلك أن تتفكك وأن تندثر إذا لم تتمكن من التقدم في إنجاز مهمتها الرئيسية ، لكن الحملم مع ذلك ستبقى موجودة متخذة أشكالا أخرى.

هذا هو تصوري للحملم ، كحركة اجتماعية هدفها بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة. ومن هذا المنطلق أعتبر أن وحدة الحملم التدريجية وعلى أسس مبدئية مسألة ضرورية ستفرض نفسها على كل الثوريين الحقيقيين في بلادنا ، من هنا أعتبر أن ما طرح في أرضية القضايا التكتيكية حول ضرورة وحدة الحملم كمسلسل مرحلي وعلى أسس مبدئية ، اعتبره صحيحا.

*بالنسبة للرفاق اصحاب "ملخص آراء حول قضايا التكتيك" إن الاتجاه العام رغم التفاوت الموجود في الآراء هو اعتبار الحملم لم تعد موجودة وبالتالي لا فائدة من الحديث عن وحدة الحملم ، و مفهومهم للوحدة هو الوحدة مع المناضلين أي بعبارة صريحة إدماجهم داخل منظمة "إلى الأمام" ، وفي انتظار ذلك يتم العمل المشترك مع "المناضلين كأفراد".

هكذا سطر الرفيق الأول:" فالكلام حاليا على توحيد الحملم لغو مثالي لأنه لم تبق هناك "حملم" يمكن توحيدها...لكن هذا لا يعني أن ليس هناك مناضلين ملتحمين بالحملم خارج منظمة "إلى الأمام" هذا شيئ حاصل ،لكن لن يتم في نظري الالتحام بهم عبر توحيد فصائل قد يكونوا متواجدين داخلها ولكن كأفراد فقط".

أما الرفيق الثالث فهو: "يعتبر ألا وجود لها "أي الحملم وما يوجد هو تيار ماركسيين لينينيين والمناضلين المخلصين فهم قلة" ثم يضيف الرفيق: "في مسألة بناء الحزب من غير الصحيح اعتبار انفسنا كطرف فقط ،بل يجب أن نعتبر أنفسنا كطرف وحيد ، إن الصحيح هو أن تطرح المنظمة على نفسها مبدأ بناء الحزب الثوري ، وهذا لا ينفي مساهمة الآخرين ولا ينفي كذلك أن تتحول المنظمة من نواة الحزب إلى ذلك الحزب".

إن منظور الرفاق منظور حلقي يجعل منا كل شيء ، ومن الآخرين لا شيء ، وفي أحسن الأحوال عنصر ثانوي ، عندما يتعلق الأمر ببناء الحزب الثوري ، أي أن هذا المنظور الهيمني ليس من شأنه أن يقف أمام تقدم وحدة الحملم فحسب ، بل من شأنه أن يجعل المجموعات والعناصر الماركسية اللينينية الأخرى تنفر حتى من العمل القاعدي المشترك معنا. هذا المنظور الحلقي الهيمني حملناه خلال فترة معينة من تجربتنا وبدأنا نتخلص منه تدريجيا ،وها هو يبرز من جديد ، مما يدل على أننا لم نناقش هده القضايا بما فيه الكفاية.

*اما الرفيق صاحب الرأي الثاني فإنه لا ينفي وجود الحملم لكنه يعتبر أن "الرغبة في إنجاز الوحدة حاليا هو من باب العاطفة و يؤدي إلى نتائج سلبية ، ويضيف الرفيق "حاليا ما يجب فعله هو دعوة الماركسيين اللينينيين إلى التجدر وسط الطبقة العاملة والفلاحين".

إن الرفيق يطرح مسألتين تستوجبان النقاش: توقيت الوحدة وعلاقة الوحدة بالتجدر:

-فيما يخص المسألة الأولى ، إن أرضية القضايا التكتيكية لم تطرح في أي مكان بأن الوحدة ستكون عملية فورية ، أو أنه ستتم "حاليا" بل طرحت على عكس ذلك الوحدة كمسلسل نضالي تدريجي ، إن وحدة الحملم كما ظهر ذلك من

خلال التجربة الملموسة ليست عملية سريعة يمكن أن تتم بين عشية وضحاها بل هي مسلسل نضالي ، بمعنى ذلك أن الوحدة ستتم عبر مراحل قد تمر من النضال القاعدي المشترك بين مناضلي الحملم المنتمين لتنظيمات مختلفة. ان التنسيق القاعدي والقيادي لتحركات نضالية مشتركة مرورا بالعمل الجبهوي في مختلف المجالات السياسية والدعائية والنضالية والتنظيمية وانتهاء بالاندماج العضوي في منظمة ثورية موحدة..." إن الوحدة الاندماجية غير مطروحة حاليا ، وماهو مطروح ،هو النضال القاعدي المشترك ، ثم التداعي للحديث عن المجموعات الماركسية اللينينية وعن خطوات عملية أخرى يهدف إلى تقريب الآراء وتوحيد الممارسات النضالية داخل الحملم.

- اما فيما يخص علاقة الوحدة بالتجدر ، فإن الرفيق يشترط قيام الوحدة بالتجدر ، وبالتالي لا داعي للحديث عن الوحدة ما دام التجدر لم يتم. أما أرضية القضايا التكتيكية فتطرح "إن وحدة الحملم تشكل إلى جانب تجدر المنظمات الماركسية اللينينية وسط الطبقة العاملة والفلاحين إحدى الخطوات الأساسية على طريق بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة ، الحزب الثوري المغربي المنشود".

إن الأرضية لا ترهن إذن مسلسل الوحدة بإنهاء مسلسل التجدر ، بل تطرح مسلسل الوحدة كمسلسل موازي لمسلسل التجدر ، رغم أن الأولوية تبقى للتجدر الذي يظل المهمة الرئيسية للمنظمة.

صحيح أن تجدر المنظمات الماركسية اللينينية وسط الطبقة العاملة يشكل عاملا أساسيا في الدفع بعملية الوحدة ، وذلك نظرا للمصالح الواحدة للطبقة العاملة التي تدفع نحو وحدتها السياسية والتنظيمية. لكنه لا يجب أن ننسى بأن تقدم مسلسل الوحدة يساهم بدوره في الدفع بعملية التجدر. لهذا لا يمكن أن نرهن الوحدة بالتجدر ونؤجلها إلى غاية انتهاء مسلسل التجدر ، إن تقدم مسلسل الوحدة رهين بمدى تقدم المنظمات الماركسية اللينينية في توحيد ممارستها النضالية وتوحيد منظورها الفكري والسياسي. بعبارة أخرى إذا كان التجدر وسط الطبقة العاملة بالخصوص يخلق شروط مواتية هائلة لتقديم الوحدة ،فإنه رغم ذلك لا يمكن رهن الدفع بعملية الوحدة بالتجدر. إن ما هو ضروري هو الاتفاق كشرط من شروط الوحدة الأساسية على التجدر كمهمة رئيسية للمنظمة الماركسية اللينينية الموحدة ، أن نفس المشكل يطرح بالنسبة لاستقطاب عناصر تنتمي طبقيا للبرجوازية الصغيرة إلى المنظمة ، إن المنظمة ما تزال تستقطب عناصر ثورية ماركسية لينينية للمنظمة رغم الانتماء الطبقي للبرجوازية الصغيرة وكشرط من شروط الاستقطاب هو الاستعداد العملي للانتحار الطبقي للتجدر والبلترة ، مع العلم أن الأولوية في الاستقطاب يجب ان تعطى للمناضلين العمال.

إن شرط التجدر ليس فقط شرطا مواتيا هائلا للدفع بعملية الوحدة ، بل هو شرط أساسي لتصليب أية منظمة ماركسية لينينية ، ومن هنا طرحت مهمة التجدر على رأس قائمة مهامها وكمسألة حيوية لتقديم مهامها الأخرى ، لكن سيكون من

الخاطئ تماما أن ترهن المنظمة الشروع في مهامها الأخرى أو في تهيئتها بالانتهاء من عملية التجدر حتى ولو كان تجدرا نسبيا.

5) التنسيق الثوري:

إن الرفاق قد عالجوا مسألة العلاقات بين كافة القوى الثورية بنفس المنظور الذي عالجوا به العلاقات بين القوى الماركسية اللينينية.

فبالنسبة للرفيق الأول: "إن الكلام عن تنسيق القوى الثورية بمعنى تنسيق قيادي وقاعدي مسألة خاطئة على المستوى التكتيكي ، لأنه يحدد مهمة لا تتوفر شروط إنجازها على المستوى التكتيكي وستظل حبرا على ورق". ويضيف الرفيق الثاني: "في اعتبارنا لا يمكن أن يكون هناك تنسيق جدي بين القوى الثورية حاليا وأقصى ما يمكن أن تقوم به هو تكثيف الدعاية حول ضرورة الوحدة النضالية وسط الجماهير".

لن أطيل في الجواب على هذه الأطروحات المنبثقة في رأيي من نفس المنظور الحلقي والانعزالي الموجود ليس فقط داخل منظمتنا ،لكن داخل كافة المنظمات والمجموعات الثورية ، إن كل واحدة منها تعتبر انها صاحبة المواقف السديدة وأنها لن تنسق مع الآخرين أو تعمل معهم إلا بعد أن تقدم عملها السياسي والتنظيمي وبعبارة أخرى بعد أن تخلق شروط الهيمنة على المنظمات والمجموعات الأخرى.

واكتفي هنا بتسجيل نقطة أساسية: إن أرضية القضايا التكتيكية لا تطرح التنسيق كمسألة فورية بل تطرحه كمسلسل نضالي تدريجي يجب العمل على توفير شروط تحقيقه بالصراع الديمقراطي البناء وبالعمل النضالي القاعدي المشترك ، وأن شروط التنسيق الثوري لن تتوفر تلقائيا بل يجب العمل على توفيرها ، فهنا تكمن مصلحة الجماهير والقوى الثورية في آن واحد.

6) إعادة البناء مهمة الجميع:

يلاحظ أحد الرفاق: "من بين القضايا التي أغفلتها أرضية القيادة هي قضية القوى السياسية وكيفية التعامل معها انطلاقا من أوضاعها الراهنة ، ثم كيفية التعامل مع القوى الرجعية. كما أن الأرضية لم تتناول القضية الأمازيغية ، ويضيف رفيق آخر "لم تتطرق الأرضية إلى موقف المنظمة من الحركات الإسلامية في المغرب. إن بلورة تكتيك جدي يتطلب الاهتمام بهذه المسألة" ، إذا استثنينا مسألة الوحدة النضالية للجماهير ، فإن انتقادات الرفاق صحيحة.

لكن النقد الذي يمكن توجيهه إليهم ،هو لماذا لم يقوموا بطرح أفكار ولو أولية حول هذه القضايا حتى ينطلق النقاش في جميع القضايا ؟ الم يحن الوقت بعد لنفهم بأن البناء السياسي والتنظيمي ، هو مهمة الجميع ، مهمة كافة اللجان

والخلايا وكافة أعضاء المنظمة ، إنني اعتبرهاتنطيمية وبل بالنسبة للمنظمة لن تتقدم على طريق الإنشاء كمنظمة ثورية مكافحة صلبة متجدرة وسط الطبقة العاملة والفلاحين ما لم تتحول فكرة "إعادة البناء مهمة الجميع" إلى قوة مادية.